جامـــعة الدكتور يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة على الثقة في القوائم المالية

- دراسة ميدانية-

من إعداد الطالبتين :
ابراهيم بولعراس سعاد
غربي خديجة

تحت إشراف الدكتور :
مولوج كمال

السنة الجامعية: 2015- 2016

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل فما كان لشيء

أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شانه في علاه.

إن واجب الاعتراف بالجميل يملي علينا ونحن ننهي مذكرتنا هذه، أن نتقدم

بالشكر الجزيل لأستاذنا الفاضل الدكتور **"مولوح كمال"**

الذي لم يبخل علينا بنصائحه وإرشاداته ودعمه المعنوي راجين من الله أن

يجازيه كل خير في الدنيا والآخرة ويسدد كل خطاه ليبلغ أعلى درجات العلم والمعرفة

دمت فخرا للعلم والمعرفة.

ونشكر لجنة التحكيم على قبولها مناقشة، هذه المذكرة كما نتوجه بالشكر لجميع أساتذة جامعة

الدكتور يحي فارس على ما قدموه طيلة مشوارنا الجامعي.

وفي الأخير نشكر كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إتمام هذه الدراسة.

عسى أن تسعفنا الأيام القادمة في رد ولو القليل من الجميل الذي قدموه لنا



بسم الله الرحمان الرحيم

"...وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا ...واخفض لهم جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا ..."

إلى من غرست فينا العطف صفحات، وصنعت لنا من الأمل طرقات، ومسحت بابتسامتها من عيوننا عبرات، وفي صلاتها كم أكثرت من الدعوات، فاها كل الحب والتقدير والاحترام وجميع الأمنيات

أمي الغالية أدام الله صحتها ورعاها

إلى الذي رباني وعلمني، إلى الذي افتدني وأحبني والذي أحاطني بحنانه الوافر وملأ حياتي بالمرح والسرور إلى تاج الرأس أبي الغالي أطال الله في عمره وحفظه الله لنا ورعاه.

إلى الزوج الحنون الذي كان دائما سندا لي طوال عملي هذا

إليك أنت يا زوجي الغالي

إلى من أكن لهم صدق الحب والحنان، من يصنعون ابتسامة الحياة وبهجتها إلى أخوتي الأحباء

وإلى كل من ساعدني في هذا البحث،إلى رفيقاتي و زميلاتي في الدراسة

إلى كل الأساتذة الكرام

الإهداء

أهدي ثمرة عملي هذا إلى:

أجمل زهرة تفتحت لي في هذا الوجود، إلى أغلى هبة من الخالق المعبود، إلى المع ذرة تحدق لها العيون، إلى من سهرت الليالي لأجلي وغمرتني بعطفها وحنانها إلى التي لم تبخل علي بنصيحة ودعوة صالحة

إليك يا أغلى أم في الدنيا.

إلى من رباني على الفضيلة والأخلاق وشملني بالعطف والحنان، إلى من كان درع أمان احتمي به ن وحمل عبء الحياة حتى لا أحس بالحرمان إليك أنت بأغلى أب في الدنيا.

إلى من فاق حنانه غزارة الأمطار وتحدى صبره مرارة الأقدار وبنى بعطفه قصرا من الحلم والأسرار ورسم بحسه طريقا تخطى الأمطار وتلفف نجاحاتي دوما بالأحضان وتتبع خطواتي رغم مشاكل الأزمان

إليك أنت يا زوجي الحنون.

إلى من علمتني المثل العظيمة فاقتديت بها إلى التي غمرتني بالعواطف وحمتني من العواصف وأعطتني حنانا حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى من أعطاني الكثير دون مقابل إلى من وفر لي كل شروط الحياة إلى الغالي العزيز حفظه الله وأطال في عمره

إلى كل من ترعرعت معهم ونمى غصني بنهم أفراد عائلتي.

إلى من أنار لي الطريق في سبيل تحصيل العلم أساتذتي الكرام.

إلى كل رفقاء الدرب الذين كانوا بمثابة عائلة لي.

إلى كل عائلة غربي وبن سالم وديلمي من كبيرهم إلى صغيرهم.

مستخلص الدراسة

الملخص:

الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة على الثقة في القوائم المالية

"دراسة ميدانية"

هدفت هذه الدارسة إلى التعرف على الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة على الثقة في القوائم المالية من وجهة نظر ممارسي مهنة المحاسبة، ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على عينة ميسرة (ملائمة) قوامها 36 مفردة من المهنيين والأكاديميين وطلبة المختصين في مجال المحاسبة في ولاية المدية، وقد توصلت الدارسة إلى عدة نتائج من أهمها وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للعوامل المدروسة على الثقة في القوائم المالية، كما تبين أن أكثر العوامل تأثيرا هي العوامل المتعلقة بمصداقية البيانات المنشورة، تليها العوامل المتعلقة بشمولية ودقة البيانات المالية، ثم العوامل المتعلقة بجودة المراجعة الخارجية، وأخيرا العوامل المتعلقة بالبيئة الخارجية، كما توصلت
الدارسة إلى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في تأثير العوامل المتعلقة بالبيئة الخارجية والجهة محل تأثير للمتغير الخبرة المهنية، وفي الأخير أوصت الدارسة بضرورة الاقتناع بأهمية القوائم المالية حتى تتمكن المؤسسة من الوصول إلى معرفة متطلباتها ورغباتها عن طريق القيام بدراسات مسبقة لهذه القوائم.

الكلمات الدالة: العوامل المؤثرة، الثقة، القوائم المالية .

Résumé :

L'importance relative des facteurs qui influent sur la confiance dans les états financiers
"Étude sur le terrain"

Cette étude visait à identifier l'importance relative des facteurs qui influent sur la confiance dans les états financiers
Du point de vue des praticiens de la profession comptable, et pour y parvenir était de se fonder sur un échantillon mou (adéquat) force de 36 professionnels simples, des universitaires et des étudiants, des spécialistes dans le domaine de la comptabilité dans Wilaya de Médéa, L'enquête a révélé plusieurs résultats de la plus importante et ayant l'effet d'un des facteurs statistiquement significatifs a étudié la confiance dans états financiers, il apparaît que le facteur le plus influent est les facteurs liés à la crédibilité des données publiées, suivies par des facteurs liés à l'exhaustivité et l'exactitude des états financiers, et les facteurs liés à la qualité de l'audit externe et, enfin, les facteurs liés à l'environnement extérieur, a également atteint
Pour étudier et aucune différence statistique significative dans l'incidence des facteurs liés à l'environnement extérieur et l'impact du magasin
Expérience professionnelle variable, et dans cette dernière étude, il a recommandé la nécessité d'être convaincu de l'importance des états financiers afin que l'organisation puisse avoir accès à la connaissance de leurs besoins et désirs en faisant des études antérieures de ces listes.
Mots clés : facteurs qui influent sur la confiance, les états financiers.

الفهرس

قائمة المحتويات	الصفحة
الشكر والعرفان	
الإهداء	
الملخص	
قائمة المحتويات	III-I
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	V
قائمة الملاحق	VI
مقدمة عامة	أ – ح
الفصل الأول : الاطارالنظري للدراسة	
مقدمة الفصل :	**02**
المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للقوائم المالية	**03**
المطلب الأول : تعريف القوائم المالية	**03**
المطلب الثاني :الخصائص النوعية للقوائم المالية	**03**
المطلب الثالث : أهداف القوائم المالية ومميزاتها	**04**
المبحث الثاني : القوائم المالية الواجب إعدادها	**05**
المطلب الأول : الميزانية وجدول حسابات النتائج	**05**
المطلب الثاني : جدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة	**16**
المطلب الثالث : ملحق القوائم المالية	**26**
المبحث الثالث : الثقة في القوائم المالية	**31**
المطلب الأول : جودة القوائم المالية	**31**
المطلب الثاني : مستعملي القوائم المالية	**31**
المطلب الثالث : الإفصاح عن القوائم المالية	**33**
خلاصة الفصل	**36**
الفصل الثاني : منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)	
تمهيد :	**38**

المبحث الأول: منهجية الدراسة	**38**
المطلب الأول: البيانات الثانوية	**38**
المطلب الثاني : المصادر الأولية	**38**
المطلب الثالث : المجتمع وعينة الدراسة	**39**
المطلب الرابع : أنواع العينات وخطوات إختيارها	**40**
المبحث الثاني : آداة الدراسة	**42**
المطلب الأول: إعداد الإستبيان وهيكله	**43**
المطلب الثاني: الأساليب الإحصائية	**44**
المطلب الثالث: صدق وثبات الآداة	**45**
خلاصة الفصل	**47**
الفصل الثالث : تحليل ومناقشة نتائج الدراسة	
تمهيد:	**49**
المبحث الأول :وصف خصائص مفردات الدراسة	**50**
المطلب الأول : متغير المؤهل العلمي	**50**
المطلب الثاني :متغير الوظيفة الحالية	**51**
المطلب الثالث : الخبرة المهنية	**51**
المبحث الثاني : تحليل الوصفي لإجابات مفردات الدراسة	**52**
المطلب الأول : أهمية القوائم المالية	**52**
المطلب الثاني: أثر الإفصاح المحاسبي على القوائم المالية	**54**
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الثقة في القوائم المالية	**55**
المبحث الثالث : اختبار فرضيات الدراسة	**56**
المطلب الأول : اختبار الفرضية الرئيسية الأولى $H_0 1$	**57**
المطلب الثاني: اختبار الفرضيات للفرضية الرئيسية الثانية	**58**
خلاصة الفصل	**61**
خاتمة عامة	**63**

قائمة المراجع	**68**
الملاحق	**70**

فهرس الجداول والأشكال والملاحق :

1- فهرس الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	شكل الميزانية العامة	9
2-1	جدول حسابات النتائج حسب طبيعة العناصر	14
3-1	جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة	15
4-1	قائمة التدفقات النقدية حسب الأنشطة	18
5-1	جدول التدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة	20
6-1	جدول التدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة	21
7-1	جدول تغيرات الأموال الخاصة	25
8-1	ملخص مستخدمي القوائم المالية	32
1-2	جدول مقياس ليكارت الخماسي	44
2-2	جدول معامل الارتباط بين كل محور من محاور الدراسة والدرجة الكلية للدراسة	46
1-3	جدول توزيع مفردات العينة حسب المؤهل العلمي	50
2-3	جدول توزيع مفردات العينة حسب الوظيفة الحالية	51
3-3	جدول توزيع مفردات العينة حسب الخبرة المهنية	51
4-3	جدول المتوسطات الحسابية لأهمية القوائم المالية	52
5-3	جدول المتوسطات الحسابية لأثر الإفصاح المحاسبي القوائم المالية	54
6-3	جدول المتوسطات الحسابية للعوامل المؤثرة على الثقة في القوائم المالية	55
7-3	اختبار T-test للفرضية الرئيسية للدراسة التطبيقية	57
8-3	اختبار T-testللفرضيات الجزئية للفرضية الرئيسية للدراسة التطبيقية	58
9-3	اختبارANOVA لدرجة التباين العوامل المؤثرة على الثقة في القوائم المالية باختلاف المتغير الوسيطي "المؤهل العلمي"	59
10-3	اختبارANOVA لدرجة التباين العوامل المؤثرة على الثقة في القوائم المالية باختلاف المتغير الوسيطي "الوظيفة الحالية "	59
11-3	اختبارANOVA لدرجة التباين العوامل المؤثرة على الثقة في القوائم المالية باختلاف المتغير الوسيطي "الخبرة المهنية "	60

2-فهرس الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(1)	نموذج الدراسة	و

3- فهرس الملاحق :

رقم الملحق	اسم الملحق
الملحق رقم 01	ملحق القوائم المالية
الملحق رقم 02	الإستبيان
الملحق رقم 03	مخرجات برنامجSPSS

مقدمة عامة

تمهيد :

يعتبر القطاع المالي من أهم القطاعات في أي دولة، وذلك لما له من أثار على القطاعات الأخرى وعلى نواحي الحياة المختلفة وكغيره من القطاعات، يواجه القطاع المالي العديد من المشاكل والعقوبات التي تزداد تعقيدا مع الانتشار السريع للتكنولوجيا في نواحيها المختلفة ، ومن أهم هذه المشاكل التي يعاني منها القطاع المالي القصور في الأنظمة المحاسبية، حيث أنها مشكلة تعاني منها العديد من الدول وتعاني من تأثير هذه القصور مجالات متعددة، وأهمها صحة وموثوقية البيانات المالية.

حيث تعد المحاسبة أداة لقياس وتوصيل المعلومات المالية التي تعكس أداء المؤسسات وتبين مركزها المالي، وتحتاج الكثير من الجهات والأفراد إلى هذه المعلومات لاستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمار والتمويل، كما تعد البيانات المحاسبية الأساس لاتخاذ القرارات في جميع مستويات الاقتصاد القومي، فالمستثمر يحتاج إليها لاتخاذ قرار الاستثمار والمصرف يحتاج إليها لاتخاذ قرار الإقراض، والدائن يحتاج إليها لتقرير منح الائتمان والعمال ومنظماتهم يحتاجون إليها للوقوف على المركز المالي للمؤسسات التي يعملون فيها وتحديد اربحاها، كما تحتاج سلطات الإشراف وأجهزة الرقابة الحكومية إلى البيانات المالية للقيام بوظيفة المتابعة وتقييم أداء المنشات العاملة في المجتمع، والتحقق من تنفيذ الخطط والبرامج الموضوعة لتلك الوحدات، وتعتبر الإدارة الداخلية في المؤسسة من أهم مستخدمي البيانات المالية، فهي تحتاج لتلك البيانات كأساس لاتخاذ كثير من القرارات للقيام بوظيفة التخطيط والمتابعة والرقابة وتقييم الأداء.

كما تعتبر المعلومات المحاسبية، الوسيلة الأساسية للإقلال من حالة عدم التأكد لدى المستخدمين الخارجيين، إضافة إلى كونها وسائل أساسية للتقرير من الممارسة، ولكي تحقق التقارير المالية الإغراض المرجوة منها، ولتكون ذات فائدة إعلامية قصوى فقد اشترطت المنظمات المهنية، توفير الإفصاح والوضوح المناسب فيها باعتبارها وسيلة أساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية إلى المستفيدين المختلفين.

ويعني الإفصاح إظهار كافة المعلومات التي تؤثر في موقف مستخدمي القوائم المالية واتخاذ قرار معين يتعلق بالوحدة المحاسبية كما ينبغي أيضا أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير بلغة مفهومة للقارئ دون تضليل أو مواراة ويتطلب الإفصاح عموما أن تنطوي القوائم المالية والتقارير على كافة المعلومات الهامة التي تظهر الوحدة المحاسبية

في صورة تتفق مع أوضاعها الحقيقية في ظل الظروف البيئية المحيطة بها والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر فيها وتتأثر بها.

وما نراه في بعض القوائم المالية المنشورة من قلة في الإفصاح ومخالفة صريحة وواضحة للمعايير المحاسبية الدولية نتيجة تطبيق المعايير المحاسبية المحلية وما يرافقه من تستر بعض مدققي الحسابات وعدم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يسهم في التأثير البالغ على مصداقية هذه القوائم ومن ثم قدرتها على خدمة المستخدمين والفئات المعنية.

وعلى هذا الأساس نسعى من خلال دراستنا إلى:**"تحديد الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة على الثقة في القوائم المالية "**

. الأسئلة الفرعية:

1. هل تختلف الأهمية النسبية لتأثير العوامل المدروسة (ملائمة البيانات، مصداقية البيانات، شمولية ودقة البيانات المالية، الالتزام بالمبادئ المحاسبية، الالتزام الأخلاقي للمحاسب) على الثقة في القوائم المالية عند اخذ هذه العوامل بصورة مجتمعة وعند اخذ كل عامل بصورة مستقلة ؟
2. هل يختلف تأثير العوامل المدروسة على الثقة في القوائم المالية باختلاف المتغيرات الوسيطية لممارسي مهنة المحاسبة (المؤهل العلمي، الخبرة المهنية ، الوظيفة الحالية) ؟
3. هل يجب الإفصاح عن جميع المعلومات أم يجب أن نراعي نوعية المعلومات المفصح عنها ؟

. فرضيات الدراسة:

ـ الفرضيات الرئيسية:

H_o1 – لا تختلف الأهمية النسبية لتأثير العوامل المدروسة على الثقة في القوائم المالية عند أخذ هذه العوامل بصورة مجتمعة، وعند أخذ كل عامل بصورة مستقلة.

H_o2 – لا يختلف تأثير العوامل المدروسة على الثقة في القوائم المالية باختلاف العوامل الوسيطية التالية: (المؤهل العلمي، الوظيفية الحالية، الخبرة المهنية).

. الفرضيات الفرعية:

- H_o11– لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لملائمة البيانات على الثقة في القوائم المالية.

- H_o12- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمصداقية البيانات المنشورة على الثقة في القوائم المالية.
- H_o13- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية شمولية ودقة البيانات المالية على الثقة في القوائم المالية.
- H_o14- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للالتزام بالمبادئ المحاسبية على الثقة في القوائم المالية.
- H_o15- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للالتزام الاخلاقي للمحاسب على الثقة في القوائم المالية.
- H_o16- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية ل فعالية وكفاءة النظام المالي والمحاسبي على الثقة في القوائم المالية.
- H_o17- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة المراجعة الخارجية على الثقة في القوائم المالية.
- H_o18- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لسمعة المؤسسة على الثقة في القوائم المالية.
- H_o19- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للثقة العامة في المجتمع على الثقة في القوائم المالية.
- H_o110- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لخلو البيئة الاقتصادية من الفساد على الثقة في القوائم المالية.
- H_o21 لا يختلف تأثير العوامل المدروسة على الثقة في القوائم المالية باختلاف المؤهل العلمي.
- H_o22 لا يختلف تأثير العوامل المدروسة على الثقة في القوائم المالية باختلاف الوظيفة الحالية.
- H_o23 لا يختلف تأثير العوامل المدروسة على الثقة في القوائم المالية باختلاف الخبرة المهنية.
- يجب على المؤسسات أثناء قيامها بالإفصاح المحاسبي عدم مراعاة نوعية المعلومات المفصح عنها، واعتبار أن جميع المعلومات ملزمة بالإفصاح.

أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة في النقاط التالية:

1. كونها تتطرق إلى معرفة العوامل المؤثرة على الثقة في القوائم المالية.
2. برز أهمية الدراسة من خلال إبراز الأهمية النسبية لتأثير العوامل المدروسة على الثقة في القوائم المالية.
3. تكمن أهمية البحث في التعرف على أهم العوامل المؤثرة فيها ودرجة تأثير كل عامل منها.
4. تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوعا يعتبر من أهم المواضيع النظرية الملموسة عمليا، والتي تعتبر موضوع الساعة من حيث أنها تعالج إشكالية جودة المعلومات المحاسبية في ظل البيئة الحالية والتي أصبحت المعلومة فيها من أهم المتغيرات التي تحكمها.

أهداف الدراسة:

يمكن إيجاز أهداف الدراسة في النقاط التالية:

1. تحديد العوامل المؤثرة على الثقة في القوائم المالية من وجهة نظر ممارسي مهنة المحاسبة.
2. تحديد الأهمية النسبية لكل عامل من اجل معرفة مدى تأثير كل عامل ودرجة تأثيره على جودة القوائم المالية.
3. تحديد مدى وجود فروقات في العوامل المؤثرة على الثقة في القوائم المالية تعزى للعوامل الوسيطية لمفردات عينة الدراسة.
4. تقديم جملة من التوصيات والاقتراحات للجهات المعنية والمهتمة بالقوائم المالية.

الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدارسات العربية والأجنبية موضوع العوامل المؤثرة على الثقة في القوائم المالية وتعد هذه الدارسة امتداد للدارسات السابقة ،التي أجريت في الأردن وفلسطين والسعودية، التي ألزمت مكاتب المحاسبة بصفة عامة، تحديد أهم العوامل المؤثرة على الثقة في القوائم المالية من وجهة نظر ممارسي مهنة المحاسبة، وكذلك من وجهة نظر أطراف ذات العلاقة، بهدف إضفاء معلومات والتوسع في نطاق هذا البحث في ظل هذا الموضوع، قمنا بهذه الدراسة لترق أكثر للعوامل المؤثرة على الثقة في القوائم المالية، من وجهة نظر ممارسي مهنة المحاسبة.

1. **رولا كاسر لايقة :"القياس و الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار"** مذكرة ماجستير قدمت في جامعة تشرين-دمشق بسوريا سنة 2007 ،وتمحور الإشكال فيها حول القيود الموضوعة على عملية الإفصاح المحاسبي والمتمثلة في طبيعة العمل المصرفي و التي من شأنها أن تعرقل أهدافه الأساسية، إضافة إلى الإشكال القائم في كون عدم توفر البيانات المعلومات ألازمة للوصول إلى قرارات استثمارية صائبة ويعود السبب في ذلك إلى عنصر السرية الذي يتميز به النشاط المصرفي وفق مجاله المحدود.حيث تناولت الباحثة الموضوع في ثلاثة فصول:

الفصل الأول تكلمت فيه عن نظام المعلومات المحاسبي في المصارف، وعنونت الفصل الثاني بمخرجات النظام المحاسبي المصرفي، والفصل الأخير تناولت فيه مفهوم القياس والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.

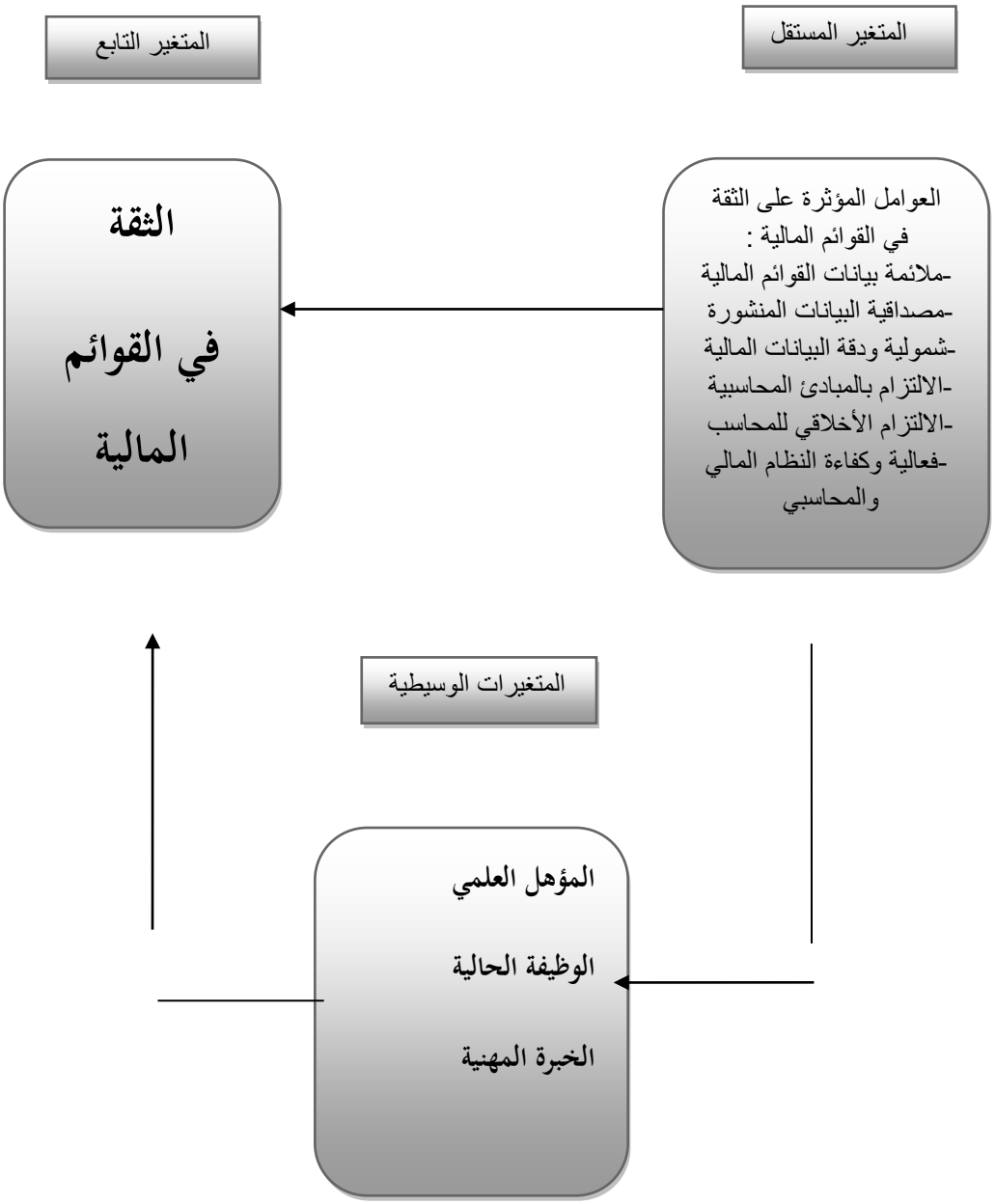
لتخلص الباحثة في النهاية إلى انه يجب أن تعرض القوائم المالية للمصارف مع ما يتوافق ومعايير المحاسبة الدولية حتى تكون مخرجاتها ذات مصداقية وموثوقية وانه يجب تحديث القطاع المصرفي من خلال إدخال التكنولوجيا المتوفرة حاليا.

2. **فايز زهدي الشلتوني "مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية** "مذكرة ماجستير قدمت في الجامعة الإسلامية- غزة بفلسطين ،سنة 2005، تمحورت إشكاليتها حول متطلبات الإفصاح اللازمة في القوائم المالية للمصارف الفلسطينية التي تجعلها ذات دلالة كافية تمكن مستخدميها من اتخاذ قراراتهم بشكل سليم ودقيق، ولمعالجة هذه الإشكالية قام الباحث بتقسيم البحث إلى ستة (06)فصول، وتتمثل الفصول الرئيسية في الفصل الثاني والمتعلق بالقوائم المالية في الفكر المحاسبي ومن وجهة نظر أهم المنظمات المحاسبية العالمية، والفصل الثالث تناول الجهاز المصرفي الفلسطيني والفصل الرابع والأخير تناول متطلبات العرض الإفصاح في القوائم المالية للمصارف المنصوص عليها في المحاسبة الدولية ووفق المعيار الدولي رقم30

لينتهي الباحث في الأخير إلى أن مستوى الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية بالقياس مع مستوى الإفصاح المطلوب بموجب أصول المحاسبة الدولية هو بشكل مقبول، إلا انه على الجهات المعنية بذل مجهودات اكبر للتعريف والتقريب مع ما هو دولي.

نموذج الدراسة:

الشكل رقم (1): نموذج الدراسة المقترح



المصدر : من إعداد الطالبتين.

شرح المتغيرات :

- المتغير المستقل:" عوامل المؤثرة على الثقة في القوائم المالية (مصداقية البيانات المنشورة ، ملائمة بيانات القوائم المالية ، شمولية ودقة البيانات المالية .....)
- المتغير التابع:" الثقة في القوائم المالية"

المتغيرات الوسيطية :

أ. **المؤهل العلمي**: ويقصد به الكفاءة، مجموعة المعارف والقدرات والمهارات والصِّفات العامَّة والشَّهادات الدِّراسيَّة والتَّدريبات التَّي حصل عليها الفرد وتؤهِّله للعمل.

ب. **الوظيفة الحالية**: ويقصد بها مهنة التي يزاولها مفردات عينة الدراسة، شريطة أن تتوفر فيه الخاصتين السابقتين.

ت. **الخبرة المهنية**: هي مصطلح يندرج ضمنه مفهوم المعرفة أو المهارة أو قدرة الملاحظة، وعادة يكتسب الموظف الخبرة من خلال المشاركة في عمل معين أو حدث معين، وغالبا ما يؤدي تكرار هذا العمل أو الحدث أي تعميق هذه الخبرة وإكسابها.

ث. عمقا أكبر وعفوية أكبر.

أسباب اختيار الموضوع:

- البحث له علاقة بمجال تخصصنا.
- رغبة الباحثين في الخوض في هذا الموضوع.
- الرغبة في إثراء المكتبة بمثل هذه المذكرات.
- محاولة تقديم مرجع علمي يستفيد منه أصحاب الاختصاص.

المنهج المتبع في الدراسة:

بالنظر إلى نوع الموضوع وإشكالية، فقد تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام المنهج الوصفي للجزء النظري للدراسة، والمنهج التحليلي من اجل إسقاط الدراسة النظرية عينة الدراسة، أما عن أدوات الدراسة ومصادر البيانات فتتمثل فيما يلي:

- الدراسة النظرية: وتم الاعتماد على المسح المكتبي بهدف الوقوف على ما تناولته المراجع الأكاديمية كما تم الاعتماد على الملتقيات والدراسات السابقة بالإضافة إلى المواقع الالكترونية.

- الدراسة الميدانية: اعتمدنا على الاستبيان حيث قمنا بتقديم الاستبيان بهدف الإحاطة ببعض الجوانب الرئيسية في الموضوع وقد تم استخدام برنامج SPSS كأداة لمعالجة البيانات المتحصل عليها.

صعوبات الدراسة: واجهتنا بعض صعوبات من خلال دراستنا لهذا الموضوع نذكر منها:

1. صعوبة القيام بالدراسة التطبيقية على مستوى مكاتب المحاسبة.
2. صعوبة توزيع بعض الاستبانات وصعوبة استرجاع البعض منها وذلك لعدم الجدية والمماطلة.
3. ضيق الوقت، وعدم إمكانية التوسع في الدراسة الميدانية.
4. قلة إدراك أفراد عينة الدراسة لموضوع الثقة في القوائم المالية من الجانب الاحترافي.

. هيكل للدراسة:

في الفصل الأول الذي يشمل الإطار النظري للدارسة، وتم التطرق فيه إلى ثلاث عناصر هامة، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى الإطار المفاهيمي للقوائم المالية (التعريف، الخصائص الأهداف والمميزات) أما المبحث الثاني والذي نتناول فيه القوائم المالية الواجب إعدادها (الميزانية ،جدول حسابات النتائج،جدول تدفقات الخزينة جدول تغيرات الأموال الخاصة، ملاحق القوائم المالية)

والمبحث الثالث الذي نعرض فيه الثقة في القوائم المالية (جودة القوائم المالية مستعملي القوائم المالية،الإفصاح عن القوائم المالية)

أما الفصل الثاني قد خصص لشرح منهجية الدارسة، والتعرف على مجتمع وعينة الدارسة، وكذلك الأداة المستخدمة في الدارسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة، وأخيرا الاتساق الداخلي

كما تم تخصيص الفصل الثالث لتحليل ومناقشة نتائج الدارسة الميدانية، حيث تناول هذا الفصل توصيف خصائص مفردات الدارسة، والتحليل الوصفي لإجابات مفردات الدارسة، وكذلك اختبار الفرضيات ونتائجها، وأخيرا الخاتمة التي تضم بدورها تمهيدا ونتائج الدارسة وتوصيتها، ومحددات الدارسة والأفاق المستقبلية للبحث مستقبلاً.

الفصل الأول :
الإطار النظري للدراسة

مقدمة الفصل:

تقوم العديد من المؤسسات في مختلف أرجاء العالم بإعداد وعرض القوائم المالية لصالح المستخدمين الخارجين، ورغم أنها تبدو متشابهة من بلد لآخر إلا أن هناك فروقا بينها تتسبب فيها ظروف اجتماعية، قانونية واقتصادية مختلفة.

فالقوائم المالية هي مستندات تاريخية تخبرنا بما حدث خلال سنة معينة أو سلسلة من السنوات، فالهدف من تحليل هذه القوائم هو مساعدة مستخدمي البيانات المالية على التنبؤ بما يحدث في المستقبل عن طريق المقارنة والتقييم وتحليل الاتجاهات، وذلك من أجل ان تكون هذه المعلومات مفيدة في اتخاذ القرار.

ومن هنا جاء تقسيم هذه الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية هي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقوائم المالي.

المبحث الثاني: القوائم المالية الواجب إعدادها.

المبحث الثالث: الثقة في القوائم المالية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية

تتولى كل مؤسسة سنويا إعداد القوائم المالية باعتبارها وسيلة هامة للإدارة في الاتصال بالأطراف المهتمة بمختلف أنشطة المؤسسة، حيث يتم على ضوئها اتخاذ القرارات الملائمة كونها تسمح بإعداد مقارنات بين مجموعة من المؤسسات التي تنتمي إلى نفس القطاع، وهذا ما يجسده هذا المبحث المتمثل في القوائم المالية وخصائصها وأهدافها ومميزاتها.

المطلب الأول: تعريف القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة، فهي من الأهداف الأساسية للمحاسبة المالية، حيث تعتبر حجر الزاوية التي تقوم عليه المؤسسة في اتخاذ القرارات الملائمة، وهناك عدة تعاريف للقوائم المالية:

-وسيلة لنقل صورة مجمعة عن المركز المالي ومركز الربحية في المشروع لكل من يهمه أمر المشروع، سواء كان ذلك داخل المشروع أو خارجه.[1]

-القوائم المالية يعرفها "جون فرنسوا دي روبر" *Jean-François DES ROBERT* "وفرانسوا ميشان (*François Méchin*) وهيرفر بيوتر(*Hervé Puteaux*) *بأنها*" مجموعة كامل من الوثائق المحاسبية والمالية الغير قابلة للفصل فيما بينها، وتسمح بإعطاء صورة صادقة للوضعية المالية والإداء ولتغيير الوضعية المالية للمؤسسة عند إقفال الحسابات"[2].

-القوائم المالية هي: " الوسائل التي بموجبها تنقل إلى الإدارة والأطراف المعنية صورة مختصرة عن الأرباح والمركز المالي للوحدة الاقتصادية"[3].

-عرض مالي هيكلي لمركز المالي للمؤسسة والعمليات التي تقوم بها.[4]

المطلب الثاني: الخصائص النوعية للقوائم المالية

الخصائص النوعية هي الصفات التي تجعل المعلومات الظاهرة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، ويمكن تلخيصها في أربع خصائص أساسية هي:

1- **الملاءمة:(وثائق الصلة)**

[1] أمحمد محمد منور، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 43.

[2] *Hervé Puteaux, François Méchin, Jean-François DES ROBERT, Normes IFRS et PME : Système comptable de convergence entre normes comptables françaises et standards de l'IASB, Paris, Dunod.2004, p12.*

[3] فالتر ميجس، روبرت ميجس ، المحاسبة المالية، دار المريخ ، الرياض، 2007 ، ص 34.

[4] طارق عبد العال، التقارير المالية الدولية IAS/IFHS 2007، دار إثراء للنشر والإشهار، الطبعة الأولى، 2008، ص 80.

المعلومات وثيقة الصلة تؤثر على قرارات المستخدمين الاقتصادية، فهي تساعدهم على تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تأكيد أو تصحيح تقييماتهم السابقة، وملائمة المعلومات تتأثر بطبيعتها وماديتها.[1]

2- الموثوقية:

لكي تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون موثوقة، وتمثل المعلومات خاصة الموثوقة إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه، أو المتوقع أن تعبر عنه بشكل معقول، فمثلا في حالة وجود أضرار لمتعامل مع المؤسسة وكان مبلغ الأضرار موضع نزاع قانوني، فإن اعتراف المؤسسة بكامل المبلغ المطالب به في الميزانية العامة يعد غير مناسب، على أنه من الممكن أن يكون مناسبا الإفصاح عن المبلغ مع الظروف المحيطة به.[2]

3- القابلية للمقارنة:

يجب أن يكون المستخدمون قادرون على مقارنة القوائم المالية للمنشأة عبر الزمن، كما يجب أن يكون بإمكانهم مقارنتها مع القوائم المالية للمنشآت الأخرى من أجل إجراء التقييم النسبي لمراكزها المالية، والأداء والتغيرات في المركز المالي.[3]

4- القابلية للفهم:

هي إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية لهذا الغرض، فإنه من المفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرف بالأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية، كما أن تكون لدهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية. وعلى كل حال فإنه يجب عدم استيعاب المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية، بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين.[4]

المطلب الثالث: أهداف القوائم المالية.

إن الأهداف التي تسعى القوائم المالية إلى تحقيقها تنشأ أساسا من احتياجات الجهات الخارجية التي تقوم باستخدام تلك القوائم، والذين تنقصهم سلطة فرض المعلومات التي يحتاجونها على المؤسسات، وانطلاقا من تحديد قطاعات المستفيدين وحاجياتهم المشتركة فإنه يمكن تحديد أهم أهداف القوائم المالية فيما يلي[5]:

---

[1] هيني فات،(ترجمة طارق عبد العال)، معايير التقارير المالية الدولية، جامعة عين الشمس، مصر 2006، ص6.

[2] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 94.

[3] نفس المرجع، ص 94.

[4] Hubert Tondeur et Philippe Touron, Comptabilité en IFRS, مترجم بالتصرف, Edition d'organisation, 2004, pp 3-5.

[5] خيرة عبابسة، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، مذكرة ماستر، ورقلة ،2010، ص 22.

– توفير المعلومات النافعة لتقدير احتمال تحقق تدفقات الخزينة وكذلك أهمية هذا التدفق وفترات حدوثه الممكنة.

– عرض الوضعية المالية للمؤسسة وخصوصا الموارد الاقتصادية، وكذلك الالتزامات وأثار العمليات والأحداث القابلة لتغيير الموارد والالتزامات، وتعكس أدائها.

– تبين طرق المؤسسة في تحقيق وإنفاق السيولة باتجاه أنشطة الاستغلال وتمويل الاستثمارات، واتجاه عوامل أخرى التي من شأنها أن تؤثر على السيولة وقدرة المؤسسة على الوفاء.

– تقديم معلومات عن درجة وطرق تحقيق الأهداف المحددة من طرف المسيرين.

المبحث الثاني: القوائم المالية الواجب إعدادها

إن القوائم المالية هي من الوسائل الأساسية التي من خلالها تتمكن الأطراف المهتمة بأنشطة الوحدة من معرفة العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمنشأة وما حققته من نتائج، والقوائم المالية الواجب على الوحدة إنجازها سنويا هي: قائمة المركز المالي (الميزانية)، قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج). قائمة تغيرات الأموال الخاصة، قائمة النفقات النقدية (الخزينة)، ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، يقدم معلومات تكميلية عن الميزانية وجدول حساب النتائج .

المطلب الأول: الميزانية وجدول حسابات النتائج

الفرع الأول: الميزانية (قائمة المركز المالي)

تعتبر من القوائم المالية الأساسية التي يتحدد من خلالها ما للمؤسسة من أصول وما عليها من التزامات، ويمكن تعريفها كما يلي:

1– تعريف الميزانية:

الميزانية هي قائمة تلخيصيه تعكس الوضعية المالية للمؤسسة فهي بمثابة مرآة عاكسة تبين ما لها من موجودات وممتلكات (استخدامات) وتسمى بالأصول، وما عليها من مطلوبات (موارد) وتسمى بالخصوم من قبل المالك أو الغير ولهذا تسمى أيضا بقائمة المركز المالي.[1]

يعرف إدي (H.Edey) الميزانية بأنها:" الأداة التي يجب أن تظهر المركز الاقتصادي للوحدة الاقتصادية بطريقة معيارية منظمة وفي لحظة معينة.

[1] بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق SCF والمعايير الدولية، الجزء الأول، دار منشورات كليك، الجزائر، الطبعة الأول، 2013، ص425.

أو يمكن أن تعرف معياريا أنها: «الكشف الشامل بأصول وخصم المنشأة مقوم بالقيم الحقيقية، ليعبر عن المركز المالي للمنشأة في تاريخ معين"[1].

2- مكونات الميزانية:

1- الأصول: هي عبارة عن منافع اقتصادية (زيادة في خزينة المؤسسة أو أرباحها) مستقبلية محتملة، يتم الحصول عليها أو السيطرة عليها من قبل المؤسسة كنتيجة لأحداث أو عمليات حدثت في الماضي.

1) **تبويب الأصول:**

أ- **الأصول الثابتة:** هي الأصول التي تحصل عليها المنشأة بقصد الاحتفاظ بها في العمل والإنتاج، وليس بقصد بيعها، وتتضمن ما يلي:

- الاستثمارات طويلة الأجل.
- الممتلكات والمنشآت والمعدات.
- الممتلكات المستثمرة.
- الأصول الغير ملموسة كالشهرة وحقوق الامتياز.

ب- **الأصول المتداولة:** وهي الأصول التي تحصل عليها المنشأة بقصد بيعها أو استبدالها، وليس بقصد الاحتفاظ بها. وتتضمن ما يلي:

- النقدية.
- الاستثمارات قصيرة الأجل.
- الحسابات المدنية (المدنيين وأوراق القبض)
- المخزون.
- المصروفات المدفوعة مقدما والإيرادات المستحقة.

ويمكن تقسيم الأصول المتداولة إلى قسمين رئيسيين:

- **أصول متداولة غير حاضرة:** وهي الأصول التي يحتاج تحويلها إلى نقود بعض الوقت، مثال ذلك البضاعة والذمم وأوراق القبض.
- **أصول متداولة حاضرة:** وهي الأصول التي تمثل النقدية أو الأموال المودعة بالحساب الجاري البنكي.

[1] رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، 2009، ص 303.

- **الأصول الوهمية أو الأرصدة المدنية الأخرى:** وهي الأرصدة المدنية التي تتمثل في المصروفات المدفوعة مقدما والإيرادات المستحقة، ويفضل البعض أن يطلق عليها اسم "أرصدة مدنية أخرى"

2- الخصوم: تعرف على أنها مطلوب حالي تمثل حقوق الغير على المنشأة، ناتجة عن أحداث سابقة تتطلب التضحية ببعض أصولها مستقبلا للتخلص من هذه الالتزامات.[1]

2) تبويب الخصوم: وتنقسم الخصوم من حيث مدى سهولة الوفاء بها إلى القسمين الرئيسيين التاليين:

أ- الخصوم الثابتة: وهي الخصوم التي يكون لها صفة الاستمرارية أو الدوام فترة طويلة من الزمن، كما هو الحال بالنسبة لرأس المال والقروض طويلة الأجل والسندات.

ب- الخصوم المتداولة: وهي الخصوم التي تكون لها طبيعة مؤقتة كالدائنين وأوراق الدفع.[2]

3- خصائص الميزانية:

- تأخذ الميزانية شكل بيان أو كشف على جرد أرصدة كل الحسابات التي مازالت مفتوحة بالدفاتر بعد إعداد الحسابات الختامية.

- إن الكشف يحتوي على ما يملكه المشروع والالتزامات القائمة عليه في تاريخ معين، وأرصدة هذه الحسابات قد تزيد أو تنقص بعد وقبل هذا التاريخ.

- إن محتويات هذا الكشف أو البيان معروضة بطريقة منهجية معينة، حيث يتم تصنيف البيان بالكشف إلى مجموعات متجانسة تسهيل علمية قراءة القائمة المالية.

- عادة ما يطلق على مجموعة ممتلكات المشروع اسم الأصول وعلى مجموعة الالتزامات اسم الخصوم. [3]

4- فوائد الميزانية: تقدم قائمة المركز المالي (الميزانية) معلومات مفيدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية، حيث تبين القائمة معلومات تتعلق بما يلي[4]:

1- **السيولة:** وتتمثل في النقدية وشبه النقدية وتوقيت التدفقات، وكلما كانت السيولة مرتفعة كلما كانت الشركة أقدر على تسديد التزاماتها النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها ضمن الدورة التشغيلية للمنشأة.

2- **القدرة على سداد المنشأة للديون طويلة الأجل عند الاستحقاق:** فكلما كان على المنشأة التزامات طويلة الأجل أكثر كلما كانت قدرتها على الوفاء بالديون منخفضة، بسبب ارتفاع المخاطرة لدى هذه المنشأة،

---

[1] خالد الشعارات جمال، معايير التقارير المالية الدولية IAS/IERS 2007، دار إثراء للنشر والاشهار، الطبعة الأولى، 2008، ص 114.

[2] خيرت ضيف، أصول المحاسبة، بدون طبعة، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص511.

[3] محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، الطبعة الأول، الدار الهندسية، 2005، ص 59.

[4] عزة الأزهر، عرض قائمة المركز المالي وفق المعايير المحاسبة الدولية، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآفاق تطبيقه في ضل المحاسبة الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2009، ص 2.

كون المزيد من أصولها ستخضع لمواجهة الأعباء الثابتة لتلك الديون مثل الفوائد وأقساط تلك الديون، وذلك بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية استنادا إلى معطيات التدفقات النقدية التاريخية للفترات المحاسبية السابقة.

3- **المرونة المالية:** إن هذا المفهوم أوسع من مفهوم السيولة حيث تقيس المرونة المالية قدرة المنشأة على تعديل حجم وتوقيت التدفقات النقدية، والذي يمكنها من الاستجابة للاحتياجات والفرص غير المتوقعة. وهناك علاقة عكسية بين المرونة المالية ومخاطر تعرض المنشأة للفشل المالي، وذلك بحساب نسب معينة تساعد في التحليل المالي للمنشأة، مثل نسبة أرباح المنشأة المحققة خلال الفترة المالية إلى رأس المال المستثمر.

كما تقدم الميزانية تطورا عن حجم نشاط المنشأة من خلال مجموع الموجودات وتعطي كذلك تصور عن حجم ونوعية مواردها الاقتصادية (الأصول) وهيكل الالتزامات المترتبة عليها وحقوق أصحاب المنشأة في تلك المصادر الاقتصادية.

5-محددات الميزانية وشكلها:

1) **محددات الميزانية:**

بالرغم من الفوائد العديدة لقائمة المركز المالي إلا أن هناك محددات تؤثر على قدرتها في تمثيل الواقع المالي للمنشأة في وقت محدد ومن هذه المحددات:

- **التعبير عن معظم الأصول والالتزامات بمبالغ التكلفة التاريخية:** إن المعلومات الواردة في قائمة المركز المالي ذات موثوقية مرتفعة، لكنها موضع انتقاد كونها لا تعتبر ملائمة لعدم إدراجها بالقيمة العادلة الجارية، وبالتالي إن معظم الأصول تكون مدرجة بأقل من قيمتها، الأمر الذي يولد احتياطيات سريعة غير ظاهره. ويشار هنا إلى أن هناك توجها نحو محاسبة القيمة العادلة، حيث تطلب معيار المحاسبة الدولي رقم(39) تقييم معظم الأدوات المالية بالقيمة العادلة كما تطلب المعيار المحاسبة رقم (40) قياس الممتلكات الاستثمارية كالعقارات بالقيمة السوقية العادلة.
- **التقديرات والحكم الشخصي:** حيث تتضمن قائمة المركز المالي العديد من البنود المعبر عنها من خلال التقدير والحكم الشخصي ومن الأمثلة على ذلك، تقدير الديون الممكن تحصيلها والعمر الإنتاجي للأصول طويلة الأجل وقيمة المخزون الظاهرة في قائمة المركز المالي.
- **عدم شمول قائمة المركز المالي للعديد من البنود ذات القيمة المالية للمنشأة والتي يصعب قياسها بموضوعية:** حيث لا تتضمن قائمة المركز المالي العديد من البنود والتي تمثل أصولا تولد منافع مستقبلية للمنشأة نظرا لصعوبة قياس قيم هذه الأصول بموضوعية وبشكل موثوق، ومن الأمثلة الهامة على ذلك قياس قيمة

الموارد البشرية والتي تمثل في بعض الصناعات أهم الموارد الاقتصادية خاصة في الصناعات التكنولوجية والتي تعتمد أساسا على مهارات العنصر البشري، وكذلك الحال فان العديد من الأصول غير الملموسة لا تظهر في قائمة المركز المالي لصعوبات في عملية القياس مثل السمعة، والتفوق في الأبحاث، والشهرة المولدة داخليا.

2) شكل الميزانية العامة:

يتم عرض المعلومات ضمن الميزانية العامة وفق الشكل التالي:

جدول رقم (1-1): يبين شكل الميزانية

في 31 ديسمبر	(200n)	(200n-1)	ملاحظات
ASSETS الأصول :			
أصول			
غير متداولة Non – current assets			
استثمارات مادية			
استثمارات معنوية			
استثمارات موظفة			
الشهرة			
أصول مالية غير متداولة			
الاستثمارات التي تتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية			
الضريبة المسجلة كأصول			
أصول متداولة Current Assets			
أصول غير متداولة موجهة للتنازل عنها			
المخزون			
مواد أولية			
منتجات نهائية			
الزبائن والمدينون الآخرون			
الزبائن والحسابات المرتبة بها			
المدنيون الآخرون وحسابات التسوية			
الأصول الضريبية			
الأصول المالية والمتداولة			
الخزينة أو ما يعادلها			
مجموع الأصول Total assets			

الخصوم Labilités			
الأموال الخاصة			
رأس المال المصدر			
علاوات الإصدار			
الاحتياطات			
الفوائد المتراكمة			
خصوم غير متداولة Non-current liabilities			
الديون المالية طويلة الأجل			
الضرائب المؤجلة			
مخصصات			
الخصوم الأخرى غير المتداولة			
خصوم متداولة Current liabilities			
الديون المالية قصيرة الأجل			
خصوم مالية غير متداولة مجهزة للتنازل عنها			
الضريبة المتداولة			
الموردون والحسابات المتعلقة بها			
مخصصات الضمان			
الخصوم الأخرى المتداولة والحسابات السنوية			
مجموع الخصوم Total Labilités			

المصدر: مرناش عبد الكريم، القوائم المالية الخاضعة للمعايير الدولية المحاسبة المالية، مذكرة ليسانس، المدرسة العليا للتجارة، ص60.

الفرع الثاني: قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج):

وهي قائمة لا تقل أهمية عن قائمة المركز المالي، وتعتبر من القوائم الأساسية إذ يجب على المؤسسة اختيار الطريقة الأكثر تمثيلا للحقيقة الاقتصادية للمؤسسة، ويمكن تعريفها كما يلي:

1- تعريف قائمة الدخل:

- هي عبارة عن وثيقة تجميعية للأعباء والنواتج المحققة من طرف المؤسسة تظهر النتيجة الصافية للفترة التي تكون إما ربح أو خسارة.

وتهدف إلى تزويد المهتمين بالقوائم المالية بما يمكنهم من معرفة الكفاءة الاقتصادية للوحدة، وكذا المعلومات التي تساعدهم على التنبؤ بمقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية في المستقبل. [1]

- هي وثيقة محاسبية إدارية تلخص نشاط المؤسسة دوريا، وتعد أداة مفيدة في مراقبة تسيير داخل المؤسسة، وفي تحديد مجاميع المحاسبة الوطنية على مستوى الاقتصاد.

وحسب النظام المالي الجديد فإن حساب الناتج هو بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة)[2].

2- عناصر قائمة الدخل[3]: تتكون هذه القائمة من العناصر التالية:

أ- **الدخل**: هو الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة، في شكل مدخولات أو زيادة في الأصول أو انخفاض في الخصوم، مما يترتب عن ذلك زيادة في حقوق الملكية باستثناء ما يتعلق من هذه المنافع بمساهمات الملاك، ويطلق عليه كذلك الإيرادات، ويشمل الدخل بذلك المكاسب.

ب- **الأعباء**: انخفاض المنافع الاقتصادية خلال الفترة في شكل مخرجات، أو انخفاض الأصول التي يترتب أو الزيادة في الالتزامات، مما يترتب عن ذلك نقص في حقوق الملكية، باستثناء ما يتعلق من هذه المنافع بالتوزيعات على الملاك، وتشمل الأعباء بتلك الخسائر.

ج- **المكاسب**: وتمثل النقص في المنافع الاقتصادية للمنشأة، سواء كانت بسبب النشاطات العادية أو النشاطات غير العادية، مثل الخسائر الناتجة عن الكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين.

3- تبويب قائمة الدخل: يتم إعداد قائمة جدول حسابات النتائج بتسجيل الإيرادات أولا ثم يتبعها أنواع مختلفة من المصروفات، وصولا إلى صافي نتيجة السنة المالية. ويمكن إعدادها بطريقة تشمل كل التفصيلات بالإضافة إلى الإجمالي الفرعي، وهناك نوعين من قائمة جدول حسابات الناتج هما:

أ- **جدول حسابات النتائج بحسب الطبيعة**: يتم تسجيل الأعباء في هذا الجدول كما جاءت عليه في المخطط المحاسبي المالي، ومن بين مستويات النتيجة التي نجدها في هذا الجدول:[4]

- **هامش الربح الإجمالي**: والذي يحسب بطرح رقم الأعمال من كلفة المبيعات.

---

[1] شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية، أطروحة ماجستير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص 121.

[2] براقي التحاني، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية، رسالة دكتوراه ، جامعة سطيف، 2005، ص 152.

[3] خالد الجعارات جمال، مرجع سابق، ص 121.

[4] طارق عبد العال،أسس الإعداد والعرض والتحليل، مرجع سابق، ص ص 131-132.

- **القيمة المضافة للاستغلال:** وتحسب بالفرق بين إنتاج السنة المالية واستهلاك السنة المالية.
- **إجمالي فائض الاستغلال:** ويحسب بطرح القيمة المضافة للاستغلال من أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة.
- **النتيجة العملياتية:** وتحسب بطرح إجمالي فائض الاستغلال وإضافة المنتجات العملياتية الأخرى، وطرح الأعباء العملياتية الأخرى ومخصصات للاهتلاكات.
- **النتيجة المالية:** تساوي النتيجة العملياتية بإضافة المنتجات المالية وطرح الأعباء المالية.
- **النتيجة العادية قبل الضرائب:** وتحسب بمجموع النتيجة العملياتية والنتيجة المالية.
- **النتيجة الصافية للأنشطة العادية:** وتحسب بطرح النتيجة العادية قبل الضرائب من الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية، والضرائب المؤجلة(تغيرات) عن النتائج العادية.
- **النتيجة غير العادية:** وتحسب من النتيجة الصافية للأنشطة العادية وإضافة عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبيانها) ، وطرح عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تبيانها).
- **صافي نتيجة السنة المالية:** ويحسب بالجمع بين النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة غير العادية.

ب- **جدول حسابات النتائج بحسب الوظيفة:** لإعداد هذا الجدول يجب إعداد توزيع الأعباء على الوظائف وبعدها يتم الحصول على مجموعة من المستويات التبعية، وهي:

- **هامش الربح الإجمالي:** ويحسب بالفرق بين تكلفة البضاعة المباعة من إيراد المبيعات.
- **النتيجة العملياتية:** وتحسب من هامش الربح الإجمالي وإضافة منتجات أخرى عملياتية، وطرح التكاليف التجارية والأعباء الإدارية والأعباء العملياتية.
- **النتيجة العادية قبل الضريبة:** وتحسب من النتيجة العملياتية وإضافة منتجات مالية، وطرح كل من تقديم تفاصيل الأعباء والمصاريف المستخدمين والمخصصات للاهتلاكات والاعباء المالية.
- **النتيجة الصافية للأنشطة العادية:** وتحسب بطرح النتيجة العادية قبل الضريبة من الضرائب الواجبة على النتائج العادية والضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغييرات).
- **النتيجة الصافية للسنة المالية:** وتحسب من النتيجة الصافية للأنشطة العادية ولإضافة المنتجات غير العادية وطرح الأعباء غير العادية.

4- خصائص وأهداف قائمة الدخل:

1) **خصائص قائمة الدخل:** تحقق قائمة جدول حسابات النتائج الخصائص والمميزات التالية:[1]

- التعر ف على نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة.
- التمييز بين صافي الربح التشغيلي وصافي الدخل بسبب وجود مكاسب أو خسائر من العمليات غير المستمرة.
- التعر ف على كفاءة الإدارة في أدائها المالي، ويستخدم الربح كمقياس لقياس الأداء.
- معرفة ربحية السهم الواحد وذلك كأساس من الأسس التامة التي يرتكز عليها اتخاذ القرارات الاستثمارية.
- معرفة إمكانية توزيع أرباح الملاك.
- تعتبر نتيجة الأعمال التي تتضمنها جدول حسابات النتائج من المؤشرات الرئيسية في تحديد أسعار الأسهم.
- التعرف على نتيجة الأعمال المتعلقة بنشاطات المنشأة غير المستمرة وكذلك
- نشاطاتها غير العادية.
- التعرف على مقدار ضريبة الدخل الواجب دفعها.
- معرفة فيما إذا تم إعداد جدول حسابات النتائج بناء على استمرارية المنشأة أو بناء تصفيتها.

2) **أهداف قائمة الدخل:** الهدف الأساسي لقائمة الدخل هو مساعدة مستخدمي القوائم المالية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية بطرق متعددة، وتتمثل فيما يلي [2]:

- تساعد على تقييم جدوى الاستثمارات وعوائدها.
- تُقدم معلومات عن الأداء المالي للوحدة خلال الفترة.
- تقيم كفاء إدارة المؤسسة وفاعليتها، والتنبؤ بمقدار وتوقيت ودرجة المخاطرة (عدم التأكد) بالنسبة للتدفقات النقدية المستقبلية.
- تعتبر مؤشرا لرفع نتيجة الأعمال للدورة المعنية، وتساعد على تحديد الاتجاه للدورة التالية اعتمادا على نتائج الدورة السابقة.

[1] خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص ص 113-114.

[2] أمينة دماش وآخرون، عرض القوائم المالية في المؤسسة، مذكرة ليسانس تخصص محاسبة، جامعة المدية، 2009-2010، ص 65.

- توفير المعلومات المالية إلى الجهات التي لها اهتمام كبير بنتائج المؤسسة، بقصد التعرف على فرص الاستثمار المباح.

5- شكل تقديم قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج):

يتم تقديم جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة أو الوظيفة:

1) **عرض جدول حسابات النتائج حسب طبيعة العناصر:**

يتم عرض جدول حسابات النتائج حسب طبيعة العناصر وفق الشكل التالي:

في 31 ديسمبر	(200n)	(200n-1)	ملاحظات
الإيرادات ✓ الإيرادات التشغيلية الأخرى ✓ التغير في مخزن المنتجات النهائية والمنتجات قيد التنفيذ إنتاج المخزن ✓ بضائع وموارد مستهلكة ✓ مصاريف العمل ✓ الاهتلاكات والمؤونات ✓ التكاليف التشغيلية الأخرى			
نتيجة العمليات ✓ إيرادات مالية ✓ تكاليف مالية ✓ حصة الأقلية الداخلية في نتيجة المؤسسة والتي تمت محاسبتها حسب طريق الحقوق الملكية			
النتيجة قبل الضريبة تكاليف بالضرائب على النتيجة			
النتيجة بعد الضريبة ✓ الأرباح المتعلقة بالنشاطات الملغاة			
النتيجة الصافية للعمليات ✓ نتيجة الحصة للمجمع ✓ نتيجة حصة الأقلية ✓ **نتيجة السهم الواحد**			

المصدر: مرناش عبد الكريم، القوائم المالية الخاضعة للمعايير الدولية المحاسبة المالية، مذكرة ليسانس، المدرسة العليا للتجارة، ص ص 46-47.

2) عرض جدول حسابات النتائج حسب طبيعة الوظيفة

يتم عرض جدول حسابات النتائج حسب طبيعة الوظيفة وفق الشكل التالي:

في 31 ديسمبر	200n	200n-1	ملاحظات
الإيرادات ✓ تكلفة المبيعات ✓ الهامش الإجمالي ✓ الإيرادات التشغيلية الأخرى ✓ تكاليف تجارية ✓ مصاريف إدارية ✓ مصاريف تشغيلية أخرى			
نتيجة العمليات ✓ إيرادات مالية ✓ مصاريف مالية ✓ حصة الأقلية الداخلية في نتيجة المؤسسة والتي تمت محاسبتها حسب طريق حقوق المكية			
النتيجة قبل الضريبة مصروف الضريبة على النتيجة			
النتيجة بعد الضريبة ✓ أرباح المتعلقة بالنشاطات الملغاة			
النتيجة الصافية للعمليات ✓ نتيجة الحصة للمجمع ✓ نتيجة حصة الأقلية ✓ **نتيجة السهم الواحد**			

الجدول رقم: (1-3)

المصدر: مرناش عبد الكريم، القوائم المالية الخاضعة للمعايير الدولية المحاسبة المالية، مذكرة ليسانس، المدرسة العليا للتجارة، ص ص 47-48.

المطلب الثاني: جدول تدفقات الخزينة وجدول تغييرات الأموال الخاصة

الفرع الأول: جدول التدفقات النقدية (الخزينة)

تعتبر من القوائم المالية الهامة جدا والإجبارية في النظام المحاسبي المالي حسب المعيار (IAS7)، الذي يتطلب عرض معلومات عن التغييرات التاريخية في النقدية والنقدية المعدلة لمنشاة ما عن طريق قائمة التدفقات النقدية التي تصنف التدفقات النقدية خلال فترة معينة.

1- تعريف قائمة التدفقات النقدية

أ- تعريف النقدية: النقد هو مصطلح يشير الى الأداة التي تستخدم من قبل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين لإتمام عمليات تبادل السلع والخدمات.

اما محاسبيا فهو مصطلح يشير الى العملات سواء المعدنية او الورقية، بالإضافة الى جميع المستندات المالية التي يمكن قبولها من قبل البنوك[1].

ب- تعريف قائمة التدفقات النقدية: هي القائمة التي تسمح بتوفير المعلومات ملائمة لمستعملي القوائم المالية عن كل المتحصلات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال الفترة، أي معرفة مصادر النقدية وفيما استخدمت ومقدار التغيير في رصيد النقدية خلال الفترة، وتحديد مصادر الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية[2].

- هي قائمة توضح حركة التدفقات النقدية خلال فترة معينة، سواء كانت تدفقات نقدية داخلية او تدفقات نقدية خارجية[3].

- هي القائمة التي تفسر لنا المتحصلات النقدية التي حدثت خلال الفترة، أي توضح لنا من اين أتت النقدية وأين انفقت، وتفسر لنا أسباب التغيير في رصيد الخزينة.[4]

- هو كشف المقبوضات والمدفوعات النقدية لمنشأة ما خلال فترة مالية معينة، وقد ألزم مجلس المحاسبة المالية للشركات بإعداد هذه القائمة من خلال إصدار للمعيار الدولي رقم 7.[5]

---

[1] رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص 55.

[2] شناي عبد الكريم، مرجع السابق، ص 35.

[3] خالد الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2000.، ص 41.

[4] عبد الفتاح مباركي، إعداد القوائم المالية في المجمعات وفق المعايير المحاسبية الدولية، مذكرة ليسانس تخصص محاسبة، 2012-2013، ص 37.

[5] مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح، تحليل القوائم المالية، الطبعة الأولى، دار الميسرة، الأردن ،2005، ص 37.

2- مكونات قائمة التدفقات النقدية: تتضمن قائمة التدفقات النقدية البنود المتعلقة بالنشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية وهي على النحو التالي:

أ- النشاطات التشغيلية: Operating Activities

وهي النشاطات التي تقوم بها المنشاة لتوليد الإيرادات الرئيسية فيها، والتي لا تعتبر نشاطات استثمارية او تحويلية، وتشمل النشاطات التشغيلية ما يلي:

- النقدية المستلمة من العملاء.
- النقدية المدفوعة للموردين والموظفين.
- المصروفات المختلفة المدفوعة.
- الفوائد المدفوعة.
- ضريبة الدخل المدفوعة.
- المبالغ المحصلة من المدنيين.
- الفوائد المقبوضة.
- التوزيعات المستردة من الموردين مثل مردودات، مشتريات.
- المبالغ المقبوضة أو المدفوعة عن التسويات القضائية.
- المبالغ التي تم ردها للمدنيين والعملاء.

وتعتبر النشاطات التشغيلية من النشاطات الأكثر أهمية، وذلك لأن صافي التدفق النقدي من النشاطات التشغيلية يعبر عن نتيجة الأعمال التي تعد وفق أساس نقدي، بينما تتحدد نتيجة الأعمال في قائمة الدخل وفقا لأساس الاستحقاق، لهذا ينبغي الوقوف على النشاطات التشغيلية في المنشأة.[1]

ب- الأنشطة الاستثمارية: Investing Activities

تضم الأنشطة الاستثمارية الآثار النقدية للعمليات المتعلقة بموارد وممتلكات المنشأة المستخدمة في توليد الإيرادات والدخل خلال الفترة المالية أو في المستقبل، وفيما يلي أمثلة على هذه العمليات:

- المدفوعات النقدية لشراء الأصول الثابتة الملموسة والغير الملموسة، والأصول طويلة الأجل الأخرى.
- المدفوعات النقدية على شكل سلف وقروض، وتلك المدفوعة لامتلاك الاستثمار.
- المقبوضات النقدية الناشئة عن بيع الأصول الثابتة الملموسة والغير ملموسة والأصول طويلة الأجل.

[1] خالد الجعارات جمال، مرجع سابق، ص 131.

- المقبوضات النقدية الناشئة عن بيع الاستثمارات وتحصيل القروض والسلف.

ج- الأنشطة التمويلية: financing activities

تتضمن الأنشطة التمويلية كل التدفقات الداخلية والخارجية للمنشأة والمتعلقة بمصادر التمويل الداخلية (حقوق الملكية)، ومصادر التمويل الخارجية (الالتزامات)، من الأمثلة على هذه الأنشطة التمويلية:

- المقبوضات النقدية من إصدار أسهم جديدة أو سندات جديدة.
- المقبوضات النقدية الناشئة عن الحصول عن القروض المالية القصيرة أو طويلة الأجل.
- المدفوعات النقدية على سداد قروض أو سندات ترتبت على المنشأة.
- توزيعات أرباح الأسهم النقدية على مساهمي المنشأة.[1]

جدول رقم (1-4): ملخص لأهم مكونات قائمة التدفقات النقدية حسب الأنشطة

نوع التدفقات	الأنشطة التشغيلية	الأنشطة الاستثمارية	الأنشطة التمويلية
تدفقات نقدية داخلية	-متحصلات نقدية من المبيعات. -تحصيل فوائد على الإقراض للغير. -تحصيل فوائد على الاستثمارات المالي أي متحصلات أخرى لا تتغير بالنشاط الاستثماري أو التمويلي.	-تحصيل أقساط الإقراض للغير -مبيعات اسثمارات مالية طويلة الأجل لشركات أخرى مملوكة للشركة. -مبيعات أصول ثابتة.	-متحصلات من إصدار أسهم رأس مال أو إصدار سندات أو قروض أخرى قصيرة الأجل أو طويلة الأجل
تدفقات نقدية خارجية	-مدفوعات لشراء خدمات أو بضاعة، مدفوعات أجور، سداد الضرائب، سداد فوائد على القروض. -مدفوعات الموردين أي مدفوعات أخرى لا تخص النشاط الاستثماري أو التمويلي.	-إقراض للغير . -شراء استثمارات مالية طويلة الأجل. شراء أصول ثابتة.	-توزيعات أرباح الملاك. -شراء الشركة لأسهمها من سوق رأس المال. -سداد القروض

المصدر: خالد الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، مرجع سابق، ص 41.

[1] مؤيد راضي خنفر وآخرون، مرجع سابق، ص 197.

3- خصائص قائمة التدفقات النقدية: تحقق قائمة التدفقات النقدية الخصائص التالية:

- بيان مدى قدرة المنشأة على سداد الالتزامات المستحقة من خلال السيولة المتوفرة.
- بيان التدفقات النقدية المتعلقة بالنشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.
- الوقوف على الفرق بين صافي حسابات النتائج وصافي التدفقات النقدية المتحققة نتيجة النشاطات التشغيلية.
- التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ودرجة عدم التأكد المحيطة به.
- التعرف على النقدية والنقدية المعادلة المقيدة والغير متاحة للاستخدام للمنشأة.
- مقارنة المراكز النقدية وفقا لقائمة التدفقات النقدية بين المنشآت المختلفة، وفي المنشأة ذاتها بين الفترات المالية المختلفة.

4- أهداف قائمة التدفقات النقدية: صممت قائمة التدفقات النقدية لكي تحقق الأغراض الآتية:

- التنبؤ بتدفقات الخزينة المستقبلية، فالخزينة هي التي تستخدم في سداد المطالبات والتوزيعات، وفي معظم الحالات فإن المتحصلات والمدفوعات النقدية التاريخية تقدم تنبؤات جيدة للتدفقات المستقبلية.
- تقييم قرارات الإدارة: فإذا قام المديرون باتخاذ قرارات استثمارية جيدة فإن أعمالهم سوف تزدهر، أما إذا قاموا باتخاذ قرارات استثمارية غير جدية فإن المنشآت التي يديرونها سوف تعاني، وتقدم قائمة التدفقات النقدية معلومات عن الاستثمارات في الشركة وهو ما يوفر معلومات للمستثمرين والدائنين عن تدفقات الخزينة من أجل تقييم قرارات الإدارة.
- تحديد مدى قدرة المنشأة على سداد توزيعات الأرباح للمساهمين وسداد الفوائد وأصل الدين للدائنين، ويهتم المساهمون بالحصول على توزيعات أرباح على استثماراتهم، كما يهتم الدائنون بالحصول على الفوائد وأصل الدين في المواعيد المحدد لذلك. وتقدم قائمة تدفقات الخزينة المساعدة للمستثمرين والدائنين بالتنبؤ بمدى قدرة المنشأة على تنفيذ هذه الالتزامات.
- تبين قائمة تدفقات الخزينة العلاقة بين صافي الدخل والتغيير في النقدية المتاحة لدى المنشأة، وعادة فإن الخزينة وصافي الدخل يتحركان معا، فالمستوى المرتفع من الدخل يقود إلى حدوث الزيادة في الخزينة والعكس بالعكس. ومع ذلك فإن رصيد الخزينة يمكن أن ينخفض مع تحقيق المنشأة لأرباح منخفضة، ولذلك فإن فشلت

بعض الشركات مثل شركة W.Tgrant الأمريكية التي كانت تحقق أرباحا موجبة ولكن مع نقدية غير كافية يمكن أن يوضح منفعة قائمة تدفقات الخزينة، والتي تقدم معلومات لا توضحها القوائم المالية[1].

5- الشكل الرئيسي لجدول التدفقات النقدية:

الإشكالية المتعلقة بجدول تدفقات الخزينة تتمثل في الطرق المحاسبية الدولية وغيرها، حيث تتضمن كل المعلومات الخاصة بتدفقات الخزينة والتي تستعمل من طرف المستثمرين. حيث يجب على المنشأة عرض تدفقات الخزينة المتعلقة بمختلف الأنشطة سالفة الذكر من خلال طريقتين: الطريقة المباشرة، الطريقة غير مباشرة.

أولا: جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة

يتم تقديم العناصر الأساسية الداخلية والخارجية الإجمالية للخزينة.

الجدول رقم (1-5): تدفقات الخزينة

البيان	200N	200N-1	الملاحظات
تدفقات الخزينة الخاصة بالأنشطة التشغيلية			
مقبوضات الزبائن -مجموع المدفوعات للموردين والعمال. =تدفقات الخزينة عن الأنشطة التشغيلية. -الفوائد المدفوعة. -الضرائب المدفوعة على النتيجة =تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية (قبل التعويضات). =تدفقات الخزينة الصافية الصادية من الأنشطة التشغيلية.			
تدفقات الخزينة الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية. محصلات الفروع الصافية. محصلات عن الاستثمارات المادية. الإيرادات الناتجة عن بيع المعدات. الفوائد المقبوضة. توزيعات الأرباح المقبوضة.			

[1] مرناش عبد الكريم، مرجع سابق، ص ص 52-53.

تدفقات الخزينة الصافية المستعملة في الأنشطة الاستثمارية.			
تدفقات الخزينة الناتجة عن الأنشطة التمويلية. إيرادات إصدار أسهم إيرادات القروض طويلة الأجل. تعويضات الديون الناتجة عن عقود الإيجار التمويلي. توزيعات الأرباح المدعوفة			
تدفقات الخزينة الصافية المستعملة في الأنشطة التمويلية			
الزيادة الصافية في الخزينة أو ما يعادلها			
الخزينة أو ما يعادلها عند فتح الحسابات			
الخزينة أو ما يعادلها عند غلق الحسابات			

المصدر: مرناش عبد الكريم، القوائم المالية الخاضعة للمعايير الدولية المحاسبة المالية، مذكرة ليسانس، المدرسة العليا للتجارة، ص ص 57-58.

ثانيا: جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة

يتم عرض جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة وفق الشكل التالي:

الجدول (1-6): يبين تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشر

تدفقات الخزينة الناتجة عن الأنشطة التشغيلية			
✓ **الأرباح الصافية قبل الضريبة والعناصر غير العادية.** ✓ **الاهتلاكات.** ✓ **خسائر التحويل.** ✓ **إيرادات التوظيفات.** ✓ **مصاريف مالية.** ✓ **الأرباح التشغيلية قبل التغير في احتياج رأس المال العامل.** ✓ **الزيادة في الزبائن والمدينون الآخرون.** ✓ **الانخفاض في المخزونات.**			

✓ الانخفاض في الموردين. ✓ تدفقات الخزينة الناتجة عن الأنشطة التشغيلية. ✓ الفوائد المسددة ✓ الضرائب المسددة عن النتيجة ✓ تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية			
✓ تدفقات الخزينة الصافية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية			
✓ تدفقات الخزينة الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية. ✓ تحصيلات الفروع الصافية. ✓ تحصيلات استثمارات المادية. ✓ إيرادات النتيجة عن بيع المعدات. ✓ فوئد مقبوضة. ✓ توزيعات الأرباح المقبوضة.			
✓ تدفقات الخزينة الصافية المستعملة في الأنشطة الاستثمارية			
✓ تدفقات الخزينة الناتجة عن الأنشطة التمويلية. ✓ إصدار الأسهم. ✓ إيرادات القروض طويلة الأجل. ✓ مدفوعات الديون الناتجة عن عقود الإيجار التمويلي. ✓ توزيعات الأرباح المدفوعة			
✓ تدفقات الخزينة الصافية المستعملة في الأنشطة التمويلية.			
✓ الزيادة الصافية في الخزينة أو ما يعادلها.			
✓ الخزينة أو ما يعادلها عند فتح العمليات.			
✓ الخزينة أو ما يعادلها عند غلق العمليات.			

المصدر: مرناش عبد الكريم، القوائم المالية الخاضعة للمعايير الدولية المحاسبة المالية، مذكرة ليسانس، المدرسة العليا للتجارة ، ص ص 58-59.

الفرع الثاني: جدول التغيرات في الأموال الخاصة

يتم إعداد قائمة التغيرات في الأموال الخاصة لمعرفة التغيرات الحاصلة في المنشأة، بالإضافة إلى قائمة مهمة وهي ملاحق التي تقدم معلومات متممة لهذه القوائم.

1- تعريف قائمة التغير في الأموال الخاصة:

1) **قائمة التغير في الأموال الخاصة (حقوق المساهمين):** تبين هذه القائمة مبالغ ومصادر التغييرات في حقوق المساهمين من عمليات رأس المال مع أصحاب المشروع، ويمكن أن تشمل حقوق الملكية البنود التالية:

- الأسهم الممتازة.
- لأسهم العادية بالقيمة الأسمية.
- الاحتياطي القانوني.
- علاوة الإصدار (راس المال الإضافي).
- الأرباح المجمعة.[1]

2) **جدول تغيرات الأموال الخاصة:** هو جدول على شكل مصفوفة من جانب الأسطر العناصر التي تؤثر على الأموال الخاصة، وفي جانب الخانات (الأعمدة) البنود المعنية بالتغير {رأس مال اجتماعي، علاوة إصدار الفروقات إعادة التقييم، الاحتياطات والنتائج}، ينطلق من عناصر سنة (ن-2)[2].

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.[3]

كما أن جدول التغيرات في الأموال الخاصة هو عبارة عم مكونات للجزء من عناصر القوائم المالية، وللمنشآت خيار إدراج أو عدم إدراج التغييرات الناتجة عن الصفقات على رأس المال والتوزيعات.

2- تبويب قائمة حركة الأموال الخاصة:

المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في تبويب حركة الأموال الخاصة تخص حركات مرتبطة بما يلي:

1. النتيجة الصافية للسنة المالية.
2. تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموال.

---

[1] نعيم دهمش وآخرون، مبادئ المحاسبة، الطبعة الثانية، دار وائل، الأردن، 2005، ص 35.

[2] حواس صالح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي وأثره على مهنة المدقق، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2008، ص 85.

[3] المادة 2 من قانون 07-11، الجريدة الرسمية، العدد رقم 19، 2009، ص 27.

3. المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.

4. عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد...)

5. توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

6. تحليل مالي لعناصر جدول تغير الأموال الخاصة يمنح جدول تغير الأموال الخاصة للمحلل المالي الفرصة لمعرفة تأثير مختلف العناصر المذكورة على مكونات رؤوس الأموال الخاصة، وبتعبير آخر العناصر ذات التأثير على حقوق المساهمين، ويمكن أن يكون التحليل عموديا وأفقيا.

3- المعلومات التي يجب عرضها في قائمة تغييرات الأموال الخاصة: تقدم هذه القائمة المعلومات عن النقط التالية:

- التغيرات التي طرأت على النواحي المالية للمشروع والتي عجزت الميزانية العمومية عن إظهارها.
- جوانب الضعف والقوة في المشروع لاسيما تلك المتعلقة برأس المال العامل، إذ أن ذلك هام من وجهة نظر المقرضين والدائنين.
- مستوى الربحية باعتبارها مصدر للأموال.
- وسيلة مساعدة هامة في اتخاذ القرارات المالية والتنبؤ بالصعوبات التي قد يواجهها المشروع من الناحية المالية.

يمكن حصر مصادر الأموال في قائمة التغيير في الأموال الخاصة على النحو التالي:

أ- صافي الربح بعد الفوائد والضرائب المضاف إليها الاستهلاك.

ب- الزيادة في رأس المال.

ت- الزيادة في عناصر المطلوبات (الالتزامات).

ث- النقص في عناصر الموجودات

ويمكن حصر استخدامات الأموال في قائمة التغير في الاموال الخاصة على النحو التالي :

أ- صافي الخسارة مضاف إليها أقساط الإستهلاك.

ب- النقص في رأس المال.

ت- الأرباح الموزعة على المساهمين.

ث- الزيادة في عناصر الموجودات (الأصول).

ج- النقص في عناصر المطلوبات(الإلتزامات).

4- مزايا قائمة التغيرات في الأموال الخاصة:

- التعرف على مقدار حقوق الملكية وبنودها وأي تفصيلات أخرى عنها .
- التعرف على التغيرات التي تحدث لحقوق الملكية خلال الفترة .
- التعرف على بنود المكاسب و الخسارة التي تم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية مثل المكاسب و الخسائر المتعلقة ببيع الاستثمارات المتاحة للبيع.

5- شكل جدول تغيرات الأموال الخاصة :

حسب النظام المالي الجديد حدد النموذج التالي لجدول تغيرات الأموال الخاصة :

جدول رقم(1-7) جدول تغيرات الأموال الخاصة :

	ملاحظة	راس مال الشركة	علاوة الاصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31/12/2-N						
تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة. اعادة تقييم التثبيتات الأرباح او الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج. الحصص المدفوعة. زيادة راس مال. صافي نتيجة السنة المالية. **الرصيد N-2/12/31**						
تغير طريقة المحاسبة. تصحيح الأخطاء الهامة. إعادة تقييم التثبيتات. المدرجة في الحسابات في حساب النتائج. الحصص المدفوعة.						

زيادة راس مال. صافي نتيجة السنة المالية.						
الرصيد N-1/12/31						
تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال						
الرصيد N/12/31						

المصدر: مرناش عبد الكريم، القوائم المالية الخاضعة للمعايير الدولية المحاسبة المالية، مذكرة ليسانس، المدرسة العليا للتجارة، ص ص 60.

المطلب الثالث: ملحق القوائم المالية.

يجب ان تعرض الايضاحات المتممة في محتوى ملحق الكشوف المالية كلما كان ذلك ممكن على نحو منتظم بحيث تكون مرتبة بصورة مسلسلة ويجب الاشارة امام كل نبد من بنود الميزانية وقائمة جدول حسابات النتائج وقائمة جدول تفسير الأموال الخاصة وقائمة التدفقات النقدية الى الفترة الخاصة بها في الملحق.

1- تعريف ملحق الكشوف المالية: ونورد بعض التعاريف منها[1]:

- ملحق وثيقة تلخيص يعد جزءا من الكشوف المالية، وهو يوفر التفسيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية وحساب النتائج، ويتمم كلما اقتضت الحاجة للمعلومات المفيدة لقارئي الحسابات.
- تعد عناصر الإعلام الرقمية للملحق حسب نفس المبادئ، وحسب نفس الشروط التي تظهر في الوثائق الأخرى التي تتشكل منها الكشوف المالية.

[1] أمين أحمد السيد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 148.

بيد أن ما يسجل في الملحق لا يمكنه بحال من الأحوال أن يحل محل ما يسجل في إحدى الوثائق الأخرى للكشوف المالية.

2- المعلومات المتوفرة في قائمة الملاحق: تتوفر مجموعة من المعلومات في قائمة الملاحق تتمثل في:[1]

1. القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوفات المالية، يشمل الملحق على معلومات حول القواعد والطرق المحاسبية متى كانت هامة:

أ- مدى المطابقة أو عدم المطابقة للمعايير، وكل مخالفة لهذه المعايير يجب تفسيرها وتبريرها.

ب- بيان أنماط التقييم المطبقة على مختلف أبواب البيانات المالية ولاسيما:

- في مجال تقييم إهتلاكات العناصر العينية والعناصر المعنوية الواردة في الميزانية.
- في مجال تقييم سندات المساهمة المناسبة ما لا يقل عن 20 % من رأس المال.
- في مجال تقييم ومتابعة المخزونات.
- في مجال تقييم الأصول والخصوم، في حالة مخالفة طريقة التقييم بالتكلفة التاريخية.

ت- الإشارة إلى طرق التقييم المعتمدة أو الإختيارات المتبعة عندما تكون عدة طرق مقبولة في عملية ما.

ث- تفسيرات لعدم إدراج الحسابات في المحاسبة أو عمليات إعادة الترتيب والتعديل للمعلومات المرقمة الخاصة بالسنة المالية السابقة لجعلها قابلة للمقارنة.

ج- التأثير في نتيجة التدابير الإعفائية الممارسة من أجل الحصول على تخفيفات جبائية.

ح- تفسيرات حول وضع تغيير الطريقة أو التنظيم موضع التنفيذ: تبرير تلك التغييرات، التأثير في النتائج ورؤوس الأموال الخاصة في السنة المالية الحاضرة والسنوات المالية السابقة، طريقة الإدراج في المحاسبة.

خ- بيان ما يحتمل وقوعه من أخطاء هامة مصححة خلال السنة المالية: طبيعتها، وتأثيرها في حسابات السنة المالية، وطريقة الإدراج في الحسابات، وإعادة معالجة المعلومات القابلة للمقارنة والخاصة بالسنة المالية السابقة (حساب النموذج).

2. مكملات إعلام ضرورية لحسن فهم الحصيلة وحساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة، وجدول تغير الأموال الخاصة:

يشتمل الملحق على مكملات الإعلام الآتية المتعلقة بالنتيجة وحساب النتيجة، وجدول تدفقات أموال الخزينة وبيان تغير رؤوس الأموال الخاصة:

[1] سعيد عثماني نسرين وآخرون، دور القوائم المالية في توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار، مذكرة ليسانس تخصص مالية وبنوك، جامعة المدية، 2014.

- بيان الأصل المثبت مبينا بالنسبة إلى كل باب: للمخزونات والمدخولات والتحويلات من فصل إلى فصل.
- ذكر ما يتعلق بالالتزامات المتخذة في مجال القرض الإيجاري: طبيعة الممتلكات، المعالجة المحاسبية، الاستحقاق والمبالغ .
- توضيحات حول طبيعة الديون الخاصة ذات الأمد الوسيط ومبلغها ومعالجتها المحاسبية.
- بيان المؤونات مع ذكر الطبيعة البحتة لكل مؤونة وتطورها.
- وفي حالة احتساب القيم المعاد تقييمها:

– التغير خلال السنة المالية وتقسيم الفارق الناجم عن إعادة التقييم.

– الإشارة إلى حصة رأس المال المناسبة لأي عملية إدماج لفارق إعادة التقييم في الحساب.

– ذكر المعلومات من حيث الكلف التاريخية بالنسبة إلى التثبيتات المعاد تقييمها، وذاك بإبراز مكملات القيمة والإهتلاكات الإضافية ذات الصلة بها.

- مبلغ الفوائد والمصاريف الملحقة المندرجة عند الاقتضاء في كلفة إنتاج التثبيتات والمخزونات من السلع التي صنعتها المؤسسة .
- بيان آجال استحقاق الديون الدائنة والمدينة في تاريخ إقفال الحسابات (مع تمييز العناصر التي يقل أجل استحقاقها عن عام واحد، والتي يتراوح أجل استحقاقها بين عام واحد وخمسة أعوام والتي يفوق خمس سنوات).
- طريقة تحديد القيمة المحاسبية للسندات، وطريقة معالجة تغيرات القيمة السوقية بالنسبة إلى التوظيفات المدرجة في الحسابات بقيمة السوق .
- القيام فيما يخص كل باب من أبواب العناصر القابلة للاستهلاك من الأموال المتداولة (مخزونات، سندات التوظيف، أدوات مالية مشتقة) .ببيان الفرق عندما يكون هذا الفرق ذا مبلغ هام بين :
- تقييمها حسب الطريقة المتبعة من جهة، و تقييها على أساس سعرها الأخير في السوق المعروف عند تقديم توضيحات تخص طبيعة خسائر القيمة ومبلغها، وتطوراتها أو الاهتلاكات والمعالجة المحاسبية بما يأتي:

✓ لأموال التجارية أو **goodwill** .

✓ فوارق التحويل إلى العملة الوطنية للعناصر المعدودة بالعملات الأجنبية.

- ✓ المنتجات المطلوب تحصيلها والأعباء المطلوب دفعها بمقتضى سنة مالية أخرى (الأعباء والمنتوجات المثبتة مسبقا).
- ✓ العناصر غير العادية.
- ✓ الديون والديون الدائنة والضرائب المؤجلة.
- ✓ المؤونات للالتزام بالمعاش والتعويضات المماثلة.
- ✓ حصص النتيجة عن عمليات تمت بصورة مشتركة.

➢ تقسيم رقم الأعمال:

- ✓ حسب فئات الأنشطة.
- ✓ حسب الأسواق الجغرافية.

➢ وصف المنتجات والأعباء الناتجة عن النشاط العادي، والتي تتطلب، بفعل أهميتها أو طبيعتها، القيام بإبرازها لشرح حسن أداء الكيان بالنسبة إلى الفترة مثل:

- ✓ تكلفة إعادة الهيكلة.
- ✓ خسارة استثنائية لقيمة المخزونات.
- ✓ التنازل عن التثبيتات.
- ✓ تسوية النزاعات.

3. **المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمعاملات التجارية التي تمت مع هذه الكيانات أو مسيريها:**

➢ فيما يتعلق بالكيانات المحتازة بنسبة تفوق 20 % ، أو التي تمارس المؤسسة نفوذا ملحوظا عليها: تبين إثم الوحدة ومقرها ومبلغ رؤوس أموالها الخاصة في السنة المالية الأخيرة المقفلة، والكسر المحتاز من رأسمالها.

➢ فيما يخص أعضاء الأجهزة الإدارية، والقيادة أو المراقبة، يبين المبلغ الإجمالي لكل فئة منهم:

- ✓ التسبيقات والقروض المخصصة مع بيان الشروط الممنوحة والتسديدات التي تمت لحسابهم.
- ✓ الأجور الإجمالية الشاملة المخصصة لهم بمقتضى السنة المالية.
- ✓ مبالغ الالتزامات المبرمة لمعاشات التقاعد لفائدتهم.

- ✓ المخزونات الخيارية.
- ➢ بيان كسر التثبيتات المالية والديون الدائنة والمدينة وكذلك الأعباء والمنتجات المالية التي تخص:
- ✓ الكيان الأم
- ✓ الفروع التابعة لها
- ✓ الكيانات المشاركة للمجمع
- ✓ الأطراف الأخرى المرتبطة بها (مساهمين، مسيرين ...)
- ➢ طبيعة العلاقات، أنماط المعاملات، حجم ومبلغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار الخاصة بالمعاملات التي تمت خلال السنة المالية مع الكيانات المشاركة أو مسيريها.

وفي إطار الحسابات المدمجة هناك مجموعة من المعلومات الواجب الإفصاح عنها وهي:

- ➢ توضيحات حول الكيانات المتروكة خارج مجال تطبيق الادماج.
- ➢ الكيانات التي تتسبب تقييدات صارمة ودائمة في إعادة النظر بصورة جوهرية في المراقبة أو النفوذ الذي يمارسه عليها الكيان المدمج.
- ➢ الكيانات التي لا تختاز أسهمها أو حصصها إلا بقصد التنازل عليها لاحقا: الوضعية المالية لهذه الكيانات، تبرير عدم الادماج، طريقة إدراج السندات في الحسابات.
- ➢ المعلومات ذات الطابع الهام التي تسمح بتقدير محيط ممتلكاتها وضعيتها المالية ونتيجة المجموع الذي تتألف منه الكيانات المندرجة ضمن الادماج بشكل صحيح، ولاسيما جدول تغير محيط الادماج الذي يبين التغيرات التي أثرت في هذا المحيط بفعل تغير النسبة المئوية لمراقبة الكيانات التي سبق تجميدها، وبفعل عمليات اقتناء سندات أو بيعها كذلك.
- ➢ تخصيص فوارق الادماج الأول وطريقة اهتلاك فوارق الاقتناء الإيجابي أو (godwill).

3- الهدف من الملحق:[1]

تقدم الكيانات التي تستعين بالادخار العمومي المعلومات الخصوصية اللازمة لمستعملي الكشوف المالية من أجل:

- ✓ فهم النتائج الماضية.
- ✓ تقييم أخطار الوحدة ومردوديتها.

وفي هذا الإطار، تقدم على الخصوص، استنادا إلى كشوفها المالية المثبتة، معلومات تخص ما يأتي:

[1] بن قيار خديجة ورحال أمال، دراسة التغييرات التي طرأت على النظام المحاسبي الجزائري، مذكرة ليسانس تخصص محاسبة، جامعة المدية، الجزائر 2008، ص 163.

- ✓ مختلف أنماط المنتجات والخدمات التابعة لنشاطها.
- ✓ مختلف المناطق الجغرافية التي تعمل فيها

4- نماذج لجداول يمكن إدراجها في الملاحق[1]:

تطور التثبيتات والأصول المالية غير الجارية: أنظر الملحق رقم1

جدول الاهتلاكات: أنظر الملحق رقم1

ملاحظة1: يجب أن يفصل كل فصل حسب مدونة الأقسام الواردة في الميزانية.

ملاحظة2: يسمح عمود " ملاحظة " بيان المعلومات التكميلية ا لمذكورة في الملحق عن طريق والتي تخص: (عنوان مدة دوام المنفعة أو نسبة الاهتلاك المستعملة، تعديل نسب الاهتلاك...)

المساهمات لفروع ووحدات مشاركة: أنظر الملحق رقم1

المبحث الثالث:الثقة في القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى الاطراف الخارجية وبالتي تزودهم القوائم المالية بمعلومات ضرورية تتصف بالثقة والوقتية والملائمة.

المطلب الأول:جودة القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي وهي الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات الى الاطراف الخارجية مع ضرورة توفير معلومات انية وموثقة لأغراض التقرير المالي والمساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الفعالة ،بحيث يمكن تحسين مستوى القوائم المالية إلى الجودة المطلوبة بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات من خلال آلياتها التي تسمح بتوفير قوائم مالية تتسم بالإفصاح الكافي والشفافية لجميع الاطراف.

المطلب الثاني: مستخدمي القوائم المالية ومكوناتها وأهم العوامل المؤثرة فيها

إن القوائم المالية هدفها توريد المعلومات صادقة حول الوضعية المالية للمؤسسة وأدائها ولهذا من الضروري معرفة العوامل المؤثرة في القوائم المالية والاعتبارات الواجب اتخاذها ومستخدميها، وتجيب على احتياجاتهم ولتساعدهم على اتخاذ القرارات.

1- مستخدمي القوائم المالية واحتياجاتهم

[1] المادة 02 من قانون 07-11، الجريدة الرسمية، العدد 19، ص ص 41-42-43.

يمكن تقسيم مستخدمي القوائم المالية إلى قسمين رئيسيين: [1]

القسم الأول: يشمل المستخدمين ذوي المصلحة المباشرة في المشروع، وهؤلاء المستخدمين يشملون الملاك الحاليين والمستقبليين، وكذلك الدائنين والموردين وإدارة المشروعات والسلطات الضريبية والعاملين، وكذلك المستهلكين.

القسم الثاني: يشمل المستخدمين ذوي المصلحة غير المباشرة لأن مهمتهم مساعدة أو حماية الأطراف التي لها مصلحة مباشرة، لأسباب عديدة مثل عدم خبرتهم بالمحاسبة أو لعدم توفر عنصر الوقت لإدارة استثماراتهم.

ويشمل هذا القسم المستخدمين الحاليين الماليين، بورصة الأوراق المالية، مصدري المعايير، الناشرين للمعلومات المالية، اتحادات العمال وغيرهم.

2- **احتياجات المستخدمين:**

إن القوائم المالية تعد على أساس أنها قوائم ذات أغراض عامة، بحيث يمكن تلبية احتياجات العديد من المستخدمين، وهذا بسبب وجود عديد من مجموعة المستخدمين الحاليين والمحتملين، والذين يكون لديهم نماذج اتخاذ قرارات مختلفة ومتنوعة، ولهذا فإن احتياجاتهم من المعلومات ستكون مختلفة ومتنوعة، ويجدر الإشارة إلى أن القوائم المالية عند تلبية احتياجات المستخدمين لا بد لها من التركيز على احتياجات المستخدمين المباشرين، والذين ليس لدهم السلطة للحصول على المعلومات المحاسبية، وهم المستثمرون والدائنون.

ويمكن تقديم عرض ملخص لمستخدمي القوائم المالية واحتياجاتهم في الجدول التالي:

جدول رقم (1-8): كشف استحقاقات الحسابات الدائنة والديون عند إقفال السنة المالية

المستخدمين	احتياجاتهم
- **المستخدمين من ذوي المصلحة المباشرة**	- **القياس الشامل للأداء**
1- المساهمين (الحاليين والمحتملين)	1. مقاييس مطلقة
2- الدائنين (قصيرة الأجل وطويلة الأجل)	2. بالمقارنة مع الأهداف والمعايير
3- المديرين	3. بالمقارنة مع شركات أخرى
4- العاملين	- **تقييم أداء الإدارة**
5- المستهلكين	- **التوقعات المستقبلية**
6- الموردين	1- الأرباح
7- المنافسين	2- التوزيعات والفوائد
	3- الاستثمارات

[1] كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لإغراض الاستثمار، دار النشر ثقافة، الإسكندرية، 2006، ص ص 14-17.

– **المستخدمين ذوي المصلحة غير المباشرة** 1- محللي القوائم المالية وسماسرة البرصة 2- اتحادات العمال 3- الوكالات والهيئات الحكومية 4- الجهات المهنية ومصدري المعايير	4- التوظيف – **الحكم على المركز المالي** 1- تقييم التسيير المالي 2- تقييم درجة السيولة 3- تحديد المخاطرة وعدم التأكد – **تخصيص الموارد** – **تقييم الديون وحقوق الملكية** – **تقييم الالتزام باللوائح والقوانين** – **تقييم المساهمة المشاريع الاجتماعية وخدمة البيئة والاقتصاد القومي.**

المصدر: كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، دار النشر ثقافة، الإسكندرية، ص 16.

المطلب الثالث: الإفصاح عن القوائم المالية

تهدف القوائم المالية إلى توفير المعلومات عن المركز المالي للمنشأة والتغيرات الحاصلة فيها، وذلك من خلال التزامها بالقيام بعملية الإفصاح، حيث يرجع الاهتمام بمبدأ الإفصاح إلى ظهور شركات المساهمة وانفصال الإدارة عن الملاك، مما استدعى ضرورة الإفصاح وتوصيل المعلومات المحاسبية إلى الملاك حتى يتمكنوا من تقييم أداء الإدارة.

1- **تعريف الإفصاح:**

– يقصد بالإفصاح عموما إتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحقائق المالية الهامة التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالمشروع، فالإفصاح لا يعني مجرد توفير البيانات والمعلومات، والسماح بالاطلاع عليها.[1]

– الإفصاح هو العملية والمنهجية الخاصة بتوفير المعلومات وجعل قرارات السياسة معلومة من خلال النشر في الوقت المناسب والتفتح.[2]

[1] طارق عبد العال حماد، التحليل الفني والأساسي للأوراق المالية، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص ص 80-81.

[2] هيني فات ، معايير التقارير المالية الدولية، لترجمة طارق عبد العال، مرجع سابق، ص 09.

- يعرف الإفصاح بشكل عام بأنه "بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر انتاجها إلى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها، فالإفصاح هو نقل هادف للمعلومات ممن يعملها إلى من لا يعملها"[1].

2- أهمية و أهداف الإفصاح المحاسبي:

1) أهمية الإفصاح المحاسبي:

يلعب الإفصاح المحاسبي دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم والتقارير المحاسبية والقوائم المالية التي تستخدم لأغراض اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان في الشركة، وأيضا القرارات المرتبطة بتشغيل واستغلال الموارد المتاحة بالشركة، وبالتالي فإن الإفصاح المحاسبي يساهم في تحقيق فعالية الاستغلال وكفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة على مستوى الشركة (المستوى الجزئي)، وبالتالي على المستوى القومي للاقتصاد الوطني.[2]

كما أن توافر مستوى كافي في الإفصاح في التقارير المالية يساهم في مساعدة مستخدمي البيانات المالية على اتخاذ القرارات الرشيدة، وذلك ما يؤدي إلى تحقيق المزايا التالية:

1- تحقيق العدالة بين المستثمرين وغيرهم من مستخدمي البيانات المالية، الأمر الذي يقلل من فرص المتاجرة بناء على المعلومات الداخلية، ويكون تحقيق العدالة من خلال إضاعة الفرصة على المستثمرين ذوي المعلومات الداخلية في تحقيق أرباح على حساب باقي المستثمرين.

2- الاقبال على شراء أسهم المنشآت التي تفصح أكثر من غيرها، لأن المستثمر بطبعه لا يرغب في المخاطرة الناتجة عن نقص المعلومات مع افتراض جميع العناصر الأخرى ذات العلاقة بقرار الاستثمار وتفصيل أسهم هذه المنشآت على غيرها يؤدي إلى ارتفاع أسعارها.

3- المساهمة في الحفاظ على استقرار أسعار الأسهم، حيث أن نقص المعلومات يؤدي إلى زيادة التذبذبات في أسعار الأسهم، حيث تفسح المجال لعمليات المضاربة في السوق المالي.[3]

2) أهداف الإفصاح المحاسبي:

الهدف الأساسي من الإفصاح الشفافية والتأكد من توافر المعلومات المالية وغير المالية (الإفصاح الفوري عن الأحداث الجوهرية التي تؤثر على المركز المالي للشركة) لكافة المتعاملين في السوق في وقت واحد بالشكل الذي

[1] لعيبي هاتو خلف ، الإفصاح المحاسبي في ضل توسع المنهج المحاسبي المعاصر ليشمل المحاسبة الاجتماعية، رسالة ماجستير، 2010، ص 8.

[2] ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحكومة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010، ص ص 51-52.

[3] ماجد إسماعيل أبو حمام، مرجع سابق، ص ص 51-52.

يساهم في اتخاذ قرارات الاستثمار، ويشمل أيضا الإفصاح بشكل عام عن المعلومات المرتبطة بالقوائم المالية وأداء الشركة وهيكل الملكية وفقا لمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية أو المحلية المطبقة.[1]

3) أنواع الإفصاح المحاسبي:

يمكن تقسيم الإفصاح الى عدة أنواع وفقا لأسس معينة وقد تكون هذه الأسس على النحو التالي:

أولا: تصنيف الإفصاح لحماية المجتمع وتثقيفه

يمكن أن ينقسم الإفصاح وفقا لهذا الأساس إلى نوعين هما:

أ- **الافصاح الوقائي**: ويعرف على أنه الإفصاح التقليدي ويهدف إلى حماية المستثمرين والدائنين وغيرهم من مستخدمي المعلومات المحاسبية من اتخاذ قرارات ملائمة ويجب أن تكون المعلومات وفقا لهذا الإفصاح على أعلى درجة ممكنة من الموضوعية ويتطلب الإفصاح الوقائي الكشف عن الأمور التالية:

- التغير في السياسات المحاسبية
- تصحيح الأخطاء
- المكاسب والخسائر المحتملة
- الارتباطات المالية
- الاحداث اللاحقة

ب- الافصاح التثقيفي: ويعرف بأنه الإفصاح الإعلامي وقد ظهر هذا الإفصاح نتيجة زيادة أهمية الملائمة باعتبارها أحد الخصائص الرئيسية لجودة المعلومات المحاسبية ويوفر الإفصاح التثقيفي كمية من المعلومات تفوق المعلومات المتوفرة في الإفصاح الوقائي ولكن مع التخلي عن بعض الموضوعية في سبيل تحقيق الملائمة و من أمثلة الإفصاح التثقيفي، الإفصاح عن أثر التغيرات في مستوى الأسعار، إعداد التقارير المرحلية، إعداد التقارير القطاعية، الإفصاح عن التنبؤات المالية

ثانيا: تصنيف الإفصاح وفقا لكمية المعلومات

يمكن تصنيفه إلى عدة أنواع هي:

أ- **الافصاح الكافي**: ويمثل هذا الإفصاح الحد الأدنى الواجب إظهاره من المعلومات ويمثل إفصاح وقائي ويعتبر الإفصاح الكافي الزامي من خلال تطبيق معايير المحاسبة.

[1] حسين علي خشارمة، مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة والمندمجة في الأردن" معيار المحاسبة الدولي رقم "30"، دراسة ميدانية محلية، جامعة النجاح للأبحاث، 2003، ص 97.

ب- **الإفصاح العادل:** ويعني الإفصاح عن معلومات تفوق المعلومات الواردة وفقا للإفصاح الكافي ويتم هذا الإفصاح بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية.

ت- **الإفصاح الكامل:** ويعني الإفصاح عن معلومات شاملة وبالتالي فإنه قد تكون المعلومات من التفاصيل بحيث تؤدي الى إرباك مستخدمي المعلومات المحاسبية.

خلاصة الفصل:

من خلال التطرق لهذا الفصل تبين لنا أن القوائم المالية من الوسائل الاساسية الهامة، في الاتصال بالأطراف المهتمة بمختلف أنشطة المؤسسة، وبالتدقيق فيما ستحققه من نتائج حيث تهدف إلى توفير المعلومات عن المركز المالي للمنشأة والتغيرات الحاصلة فيها، وذلك من خلال التزامها بالقيام بعملية الإفصاح والتي يتم على ضوئها اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، وهناك خمسة قوائم أساسية وهي: الميزانية، وجدول حسابات النتائج، وجدول تدفقات الخزينة، بالإضافة إلى جدول تغيرات الأموال الخاصة والملاحق.

الفصل الثاني : منهجية الدراسة
(الطريقة والإجراءات)

تمهيد :

سيتم في هدا الفصل توضيح منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)المتبعة من حيث الأساليب، ومجتمع الدراسة وتحديد العينة وطرق جمع البيانات والاختبارات الخاصة بصدق وثبات أداة الدراسة (الاستبيان)

فضلا عن تلك الأساليب الإحصائية المستعملة في تحليل البيانات، واستنباط النتائج، وتهدف هذه الدراسة إلى دراسة (العوامل المؤثرة على الثقة في القوائم المالية من وجهة نظر ممارسي مهنة المحاسبة).

المبحث الأول: منهجية الدراسة

من اجل إعداد الدراسة الميدانية تم الاعتماد على البيانات الثانوية والأولية والتي تمكننا من صياغة مؤشر الدراسة والذي ترجم في شكل استبيان، الذي وزع على أفراد عينة الدراسة ، ونوضح ذلك فيما يلي :

المطلب الأول: البيانات الثانوية

تمثل هذه البيانات الجانب النظري من الدراسة وذلك من خلال محاولتنا وما لدينا من وسائل وأدوات لها علاقة بالدراسة وذلك بالرجوع إلى المصادر المكتبية المختلفة للاطلاع عليها وهذه المصادر تتمثل فيما يلي :

أ- المراجع والمصادر المتعلقة بالقوائم المالية والكتب العلمية والمنهجية المختصة في علم المحاسبة.

ب- الدوريات العالمية المتخصصة والنشرات التي كتبت حول القوائم المالية بالإضافة إلى الاستعانة بمجموعة من الدراسات والمجلات التي تتمحور حول دراستنا.

ت- الرسائل العلمية التي تبحث في موضوع الدراسة.

ث- الانترنيت والمواقع الالكترونية.

المطلب الثاني:المصادر الأولية

وهي البيانات التي قمنا بجمعها من خلال الدراسة الميدانية لاختبار فرضيات الدراسة وذلك لأنها تعطي الملامح والمعلومات الرئيسية لموضوع الدراسة وتم جمع البيانات الأولية من خلال الطرق التالية:

1. **المقابلة الشخصية:**

حيث تم إجراء بعض المقابلات الشخصية مع أستاذ المشرف ومجموعة من أساتذة الاختصاص من أجل دارسة تنسيق الاستبيان وتحديد محاوره، بإضافة إلى إجراء مقابلة مع بعض أفراد العينة (محافظي الحسابات) والتي مكننا من صياغة الاستبيان وبناء فقراته، وتحديد أفراد العينة،والقيام بعملية التحليل فيما بعد.

2. الاستبيان:

تفريغها ثم ومن موضوع الدارسة، عن اللازمة وتجميع المعلومات الميدانية، الدارسة بيانات لجمع وأساسية مهمة كوسيلة الاستبيان استخدام تم .الدارسة موضوع تدعم ومؤشرات معنى ذات الوصول لدلالات من اجل تحليل الاستبيان بهدفspssالإحصائي البرنامج باستخدام وتحليلها

المطلب الثالث: المجتمع وعينة الدراسة

نظرا لصعوبة الدراسة الميدانية ، فقد تم تحديد مجتمع وعينة الدراسة كما يلي :

1. مجتمع الدراسة

مجتمع الدراسة هو المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث إلى أن يعمم عليها النتائج

ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة فعند اختيارنا لمجتمع الدراسة وضعنا كشرط أساسي المؤهل العلمي والذي ينقسم إلى فئتين، فئة الأكاديميين متمثلة في الأساتذة الجامعيين المختصين في مجال المحاسبة، وفئة المهنيين متمثلة في محافظي الحسابات والمحاسبين بالإضافة إلى طلاب المحاسبة.

2. عينة الدراسة

تعرف عينة الدراسة بأنها شريحة (جزء) من مجتمع الدراسة تحمل خصائص وصفات هذا المجتمع وتمثله فيما يخص الظاهرة موضوع البحث حيث قدرت عينة الدراسة ب (50) مفردة، وقد قمنا بجمع (39) استبانه، وبعد فرزها تم استبعاد (3) مفردات منها لعدم اكتمال تعبئتها وللعشوائية الواضحة أثناء التعبئة، وبذلك العينة ميسرة (ملائمة)، التي خضعت إلى التحليل الإحصائي (36) مفردة.

إن اختيار العينة بشكل دقيق ومناسب يعطي نتائج مشابهة إلى حد كبير للنتائج التي يمكن الحصول عليها عند دراسة كامل مجتمع الدراسة، وبشكل عام كلما كان حجم العينة اكبر كلما زاد تمثيلها لخصائص المجتمع موضوع الدراسة، لذلك يمكن تعميم النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال دراسة العينة على مجتمع الدراسة الأصلي، بالإضافة إلى أن زيادة أفراد العينة يزيد من فرص رفض الفرضية الصفرية عندما تكون خاطئة، وهذا يؤدي إلى تقليل الخطأ الإحصائي من النوع الأول.

3. أسباب استخدام العينات

هناك أسباب كثيرة تمنع الباحث أو لا تساعده لإجراء الدراسة على كامل مجتمع الدراسة، مضطرا بذلك لإجراء الدراسة على جزء من مجتمع الدراسة يتم اختياره بطريقة معينة، ونوجز هذه الأسباب فيما يلي:

أ. **التكلفة والجهد وطول الوقت:**

فقد يكون مجتمع الدراسة يقع على مساحة جغرافية كبيرة مما يضطر الباحث للتنقل مسافات طويلة لفحص عناصر المجتمع، مما يكلف مالا وجهدا ووقتا طويلا، لذلك يمكن إجراء الدراسة على عينة ممثلة ومن ثم تعميم النتائج.

ب. ضعف الرقابة والإشراف والدقة:

إن كبر مجتمع الدراسة يؤدي إلى ضعف الضبط والرقابة في جمع البيانات، لتعدد العاملين على جمعها، بالإضافة إلى أن طريقة المسح الشامل تستغرق وقتا طويلا، فتحدث تغيرات على مجتمع الدراسة، مما يؤثر في نتائج الدراسة.

ج. التجانس التام:

فعندما تكون عناصر المجتمع متجانسة بشكل تام فإن نفس النتائج يمكن الحصول عليها سواء أجريت الدراسة على كامل المجتمع أو على أجزاء منه.

- تلف العناصر نتيجة اخذ المشاهدات عليها.
- عدم إمكانية حصر مجتمع الدراسة.
- حساسية التجربة.

المطلب الرابع: أنواع العينات وخطوات اختيارها

1- **أنواع العينات**: هناك نوعان رئيسيان من العينات هي:

أ. **العينات العشوائية Random Samples**:

وتعرف بأنها العينات التي يكون فيها لكل عنصر في مجتمع الدراسة فرصة محددة ليكون إحدى مفردات العينة، ويتم اختيار العينة العشوائية بأنواعها المختلفة عندما يكون مجتمع الدراسة محدد ومعروف من حيث الحدود الجغرافية والعددية، ويتم الاختيار بطريقة غير انتقائية وإنما بشكل عشوائي يخضع لشروط محددة حسب نوع العينة، آخذين بعين الاعتبار التجانس والتباين في المجتمع وتنقسم العينة العشوائية إلى الأنواع التالية:

- **العينة العشوائية البسيطة Simple Random Sample:**

هذا النوع من العينات يعني تكافؤ الفرص لجميع عناصر المجتمع لتكون أحد مفردات العينة، ويتم اختيارها إما باستخدام القرعة، أو جداول الأرقام العشوائية ويتطلب استخدام هذه الطريقة ضرورة حصر ومعرفة كامل العناصر التي يتكون منها مجتمع الدراسة، وبذلك تكون فرصة الظهور لكل عنصر معروفة ومحددة مسبقا ويصعب تطبيق هذه الطريقة في المجتمعات الدراسية المتناثرة أو المتباعدة أو الكبيرة من حيث العدد، وهي أفضل أنواع العينات إن أمكن تطبيقها.

- **العينة المنتظمة Systematic Sample:**

في هذا النوع من العينات يتم حصر عناصر المجتمع وإعطاء أرقام متسلسلة لكل عنصر، ثم قسمة عدد عناصر المجتمع على العدد المطلوب للعينة ليكون الناتج طول فترة الاختيار، ويتم اختيار رقم عشوائي اصغر من طول فترة الاختيار، ويكون هو تسلسل أول عناصر العينة، ونضيف طول الفترة على تسلسل العنصر الأول لينتج تسلسل العنصر الثاني، وهكذا حتى ينتهي اختيار جميع المفردات.

- **العينة الطبقية Striated Sample :**

نستخدم هذا النوع من العينات عندما يكون هناك تباين(عدم تجانس) واضح في مجتمع الدراسة، بحيث يمكن تقسيم مجتمع الدراسة إلى مجموعات أو طبقات بناءًا على هذا التباين.

- **العينة العنقودية : Cluster Sample:**

وهذه تعني أن مجتمع الدراسة يمكن تقسيمه إلى عدة شرائح وكل شريحة يمكن تقسيمها إلى عدة شرائح.

ب. **العينات غير العشوائية Nonrandom Samples:**

تستخدم هذه العينات في حالة عدم القدرة على تحديد مجتمع الدراسة بشكل دقيق،وتتصف هذه العينات بأنها لا تعطي نفس الفرصة لجميع أفراد مجتمع الدراسة بالظهور في العينة. ومن أنواع هذه العينات ما يلي:

- **العينة الصدفة (العرضية) Accidental Sample:**

وهذا النوع من العينة يتم اختياره بالصدفة، وغالبا ما يكون هذا النوع من العينات غير ممثلا لمجتمع الدراسة، وتستخدم هذه العينة في الدراسات الاستطلاعية المسحية المبدئية.

- **العينة القصدية Purposive Sample:**

ينتقي الباحث أفراد عينته بما يخدم أهداف دراسته وبناءا على معرفته دون أن يكون هناك قيود أو شروط غير التي يراها هو مناسبة من حيث الكفاءة أو المؤهل العلمي أو الاختصاص أو غيرها، وهذه عينة غير ممثلة لكافة وجهات النظر ولكنها تعتبر أساس متين للتحليل العلمي ومصدر ثري للمعلومات التي تشكل قاعدة مناسبة للباحث حول موضوع الدراسة.

- **عينة القطعة أو الكسرة Chunk Sample:**

ويقوم الباحث باقتطاع عدد معين من المجتمع، وهي اضعف أنواع العينات على الإطلاق، لعدم قدرتها على تمثيل المجتمع.

- **عينة التطوع Volunteer Sample:**

تحتاج بعض الدراسات إلى متطوعين لإجرائها،وغالبا لا تمثل هذه العينة مجتمع الدراسة، ولكنها تسهل على الباحث التعاون من قبل أفراد العينة وسرعة الإنجاز.

أ- **العينة الحصصية Quota Sample**:

وتشبه العينة الطبقية ولكن الاختلاف أن مجتمع الدراسة غير محدد.

2. خطوات اختيار العينة:

تمر عملية اختيار العينة بعدة خطوات نوضحها فيما يلي :

- تحديد مجتمع الدراسة بشكل واضح ودقيق من حيث التسمية والسمات والخصائص التي تميز أفراده عن غيرهم، ليستطيع تبين حجم المجتمع ومدى تجانسه لان ذلك يؤثر في عدد أفراد العينة ونوعية العينة التي سيختارها.
- تحديد أفراد المجتمع الأصلي للدراسة وترتيبهم في جداول بأرقام متسلسلة إن أمكن ذلك، لان ذلك يسهل في اختيار عينة ممثله للمجتمع بشكل أفضل.
- تحديد متغيرات الدراسة وذلك لضبط اكبر عدد ممكن من المتغيرات غير المدروسة وتقليل المتغيرات الدخيلة
- تحديد العدد المناسب لأفراد العينة وذلك بناءا على عدة معايير هي:

أ. **تجانس أو تباين المجتمع:**

فكلما زاد التجانس بين أفراد المجتمع كان العدد اللازم لتمثيل المجتمع أقل، والعكس بالعكس كلما زاد التباين كان العدد اللازم لتمثيل المجتمع أكثر ولا يوجد عدد معين يحدد أفراد العينة وإنما ما يراه الباحث مناسبا ومبررا.

ب. **أسلوب البحث المستخدم:**

فالدراسات المسحية تحتاج إلى اكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع لتمثيله، أما الدراسات التجريبية فيعتمد عدد أفراد العينة على عدد المجموعات التجريبية والضابطة في الدراسة.

ج. **درجة الدقة المطلوبة:**

فكلما كان القرار المعتمد على هذه الدراسة مهما كلما كانت الدقة المتوخاة مهمة وبالتالي بحاجة إلى عدد أكثر لأفراد العينة الممثلة لتعطي الثقة اللازمة لتعميم النتائج.

المبحث الثاني: أداة الدراسة

للحصول على نتائج موضوعية تساعدنا في إسقاط الجانب النظري المدروس على الدراسة الميدانية من جهة، والإجابة على الأسئلة المطروحة واثبات صحة أو خطا الفرضيات لموضوعة من جهة أخرى، قمنا بإعداد استمارة استبيان ووزعناها على عينة الدراسة.

المطلب الأول: إعداد الاستبيان وهيكله

1. إعداد الإستبيان:

حتى تكون الدراسة منظمة في شكل علمي من حيث البساطة والشكل والمضمون، قمنا بإعداد الاستبيان وفق ثلاث خطوات كما يلي:

أ. مرحلة التصميم:

انطلاقا من إشكالية البحث، واعتمادا على عدة مراجع، قمنا بتصميم استمارة استبيان مع مراعاة ما يلي:

- صياغة عبارات الأسئلة بطريقة بسيطة وواضحة لتفادي الالتباس وسوء الفهم.
- استعمال لغة سليمة هي العربية، عن طريق استشارة مختصين في المجال.
- ترتيب الأسئلة وتدرجها، تسلسلها وربطها بالأهداف المرجوة من الدراسة الميدانية.

وبعد الانتهاء من عملية التصميم، تم تحميل الاستبيان على ورق عادي،حيث تضمن على أسئلة خاصة بالبيانات الشخصية لأفراد العينة، وأسئلة أخرى تتعلق بموضوع الدراسة.

ب. مرحلة إعادة التصميم:

بعد تصميم استمارة الاستبيان وتحكيمها، قمنا بتوزيع أولي على عدد من أفراد العينة (3اكاديميين و2 مهنيين) وذلك بغية قياس مدى سهولة استيعاب الأسئلة وإمكانية الإجابة عليها

وبناءا على التوزيع الأولي، أخذنا بعين الاعتبار عدة ملاحظات واتخذنا بعض الإجراءات كما يلي:

- الاستغناء عن بعض الأسئلة غير الموضوعية.
- تعديل الأسئلة المعقدة.
- إضافة أسئلة لتغطية الجوانب المهملة من البحث.

وبناءا على الملاحظات، ونتائج الاختبار الأولي تمت صياغة الاستبيان في شكله النهائي (انظر الملاحق)

ج. مرحلة توزيع استمارة الاستبيان:

بعد الأخذ بعين الاعتبار جميع الملاحظات والتعديلات، قمنا بتصميم استمارة الاستبيان في شكلها النهائي، ثم قمنا بتوزيع الاستمارات على أفراد العينة بالاعتماد على عدة طرق أهمها:

- الاتصال المباشر بأفراد العينة.
- إيداع الاستمارات على مستوى مكاتب محافظي الحسابات ومحاسبيين معتمدين.
- الاستعانة ببعض الزملاء.

2. **هيكل الاستبيان:**

تضمنت استمارة الاستبيان على 22 سؤالا موزعا على قسمين، وذلك كما يلي:

بالنسبة إلى الجزء الأول من الاستبيان خصصناه للمعلومات الشخصية من حيث مستوى التعليم، التخصص العلمي الوظيفة الممارسة، الخبرة المهنية، أما الجزء الثاني فكانت أسئلة مركزة معظمها في صلب موضوع الدراسة.

وتم إعداد الأسئلة على أساس مقياس ليكارت الخماسي وهي (غير موافق جدا، غير موافق، محايد، موافق، موافق جدا) كما يلي:

الجدول (2-1): مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
الدرجة	1	2	3	4	5
المتوسط المرجح	[1.79- 1]	[2.59- 1.80]	[3.39- 2.60]	[4.19- 3.40]	[5- 4.20]

المصدر: اوما سيكران، **طرق البحث في الإدارة: مدخل لبناء المهارات البحثية**، ترجمة إسماعيل علي بسيوني، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006، ص 284.

المطلب الثاني: الأساليب الإحصائية

بعد أن تم تحصيل العدد النهائي للاستبيانات المقبولة، تم الاعتماد في عرض وتحليل المعطيات على برنامج (EXCEL) لمعالجة المعطيات التي تكون في شكل جداول ، لتسهل عملية الملاحظة بغية التحليل الجيد للبيانات التي تم جمعها، كما تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية المتاحة في برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية المعروفة باسم Statistical Package For Social Sciences-SPSS-

ومن تلك الأساليب انتهجنا التحليل الإحصائي الوصفي وما يندرج تحته من تحليل عبر التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية والوظيفية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها اتجاه عبارات المحاور الرئيسية التي تتضمنها أداة الدراسة، كما تم حساب المتوسطات الحسابية وذلك لمعرفة مدى ارتفاع وانخفاض استجابات عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات القسم الثاني للدراسة، ومن خلاله يمكن ترتيب عبارات كل

عنصر حسب أعلى متوسط، كما مكننا برنامج SPSSمن حساب الانحرافات المعيارية وذلك لمعرفة مدى انحراف استجابات عينة الدراسة لكل عبارة، ولتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية، التي تتمثل فيما يلي:

أ- مقاييس النزعة المركزية

- استخراج التكرارات والنسب المئوية لكل عبارة في الاستبيان.
- قياس المتوسطات الحسابية لكل عبارة في الاستبيان بالاستناد إلى إجابات أو اختيارات أفراد العينة.
- ✓ حساب الانحراف المعياري لكل عبارة في الاستبيان بالاستناد إلى إجابات أو اختيارات أفراد العينة المشار إليها بالاستبيان.
- ✓ تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي النسب المئوية والتكرارات حيث تفيد دراسة خصائص العينة في معرفة طبيعة ونوعية النتائج المحصل عليها في هذه الدراسة، من خلال التأكد من كفاءة أفراد عينة الدراسة وقدرتهم على فهم أسئلة الاستبيان وتقديمهم لإجابات موضوعية للقيام بالدراسة، وتم دراسة وتحليل الخصائص العامة لعينة الدراسة.

1- **الوسط الحسابي (mean)**: يهدف إلى التعرف على تقييمات المبحوثين لكل فقرة ولتحديد الأهمية النسبية لعبارات الاستبانة.

2- **الانحراف المعياري (standard deviation)**: لقياس درجة تشتت قيم إجابات مجتمع الدراسة عن الوسط الحسابي لكل فقرة.

3- **الإحصاء الوصفي (descriptive statistics)**: وذلك لوصف أراء العينة المدروسة حول متغيرات الدراسة النسب المئوية لتدعيم صحة أو عدم صحة الفرضيات.

4- **اختبار (one sample t-test)**: للمقارنات الثنائية إذ استخدمنا هذا النوع من الاختبار في اختبار فرضيات الدراسة.

5- **اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA)**: لاختبار الفروق ذات الدلالة الإحصائية في المتغير التابع طبقا لعدد من المتغيرات المستقلة.

6- **اختبار ألفا كرونباخ(cronbach alpha)**: وذلك لاختبار مدى ثبات أداة جمع البيانات المستخدمة في قياس المتغيرات التي اشتملت عليها الدراسة.

المطلب الثالث: صدق وثبات الأداة

أولا: صدق الأداة

لقد قمنا بصياغة الاستبانة بمساعدة المشرف وإرشاداته وتم تحكيمها من خلال عرضها على عدد من المختصين والمهتمين بالبحث العلمي، حيث تم تعديل الاستبانة بناء على تلك الملاحظات، إلى أن توصلت الباحثة إلى صياغتها النهائية.

ثانيا: ثبات الأداة

يعني ضمان الحصول على نفس المعلومات تقريبا إذا أعيد تطبيقها على نفس المجموعة من الأفراد، بمعنى قلة تأثرها بعوامل الصدفة أو العشوائية.

1) الاتساق الداخلي:

يقصد بصدق الاستبيان الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه هذه الفقرة وقد قمنا بحساب الاتساق الداخلي للاستبيان وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محاور الاستبيان والدرجة الكلية للمحور نفسه.

2) نتائج الصدق البنائي:

يعتبر الصدق البنائي احد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقيق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها ويبين ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان.

يبين الجدول التالي أن جميع معاملات الارتباط في جميع محاور الاستبيان دالة إحصائية عند مستوى α=0,01 وبذلك تعتبر جميع محاور الدراسة صادقة .

الجدول (2-2): معامل الارتباط بين كل محور من محاور الدراسة والدرجة الكلية للدراسة

الرقم	المحاور	Spearman Correlation	sig
01	**أهمية القوائم المالية**	0.804	0.000**
02	**أثر الإفصاح المحاسبي على القوائم المالية**	0.460	0.000**
03	**العوامل المؤثرة على الثقة في القوائم المالية**	0.942	0.000**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الاستبيان وSPSS

يبين الجدول أعلاه أن جميع معاملات الارتباط في جميع محاور الاستبانة دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01) وبذلك تعتبر جميع محاور الدراسة صادقة.

خلاصة الفصل :

الملاحظ مما سبق أن الدراسة التطبيقية ممثلة في استمارة الاستبيان شملت عينة من المجتمع من أكاديميين ومهنيين من ذوي التخصص في المحاسبة والتدقيق على اختلاف أعمارهم ومؤهلاتهم وخبراتهم، بحيث تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الميدانية والتي اتبعنا فيها الأسلوب الوصفي التحليلي بهدف التعرف على مدى إدراك المحاسبين والمدققين والمحللين الماليين بالقوائم المالية وأهم العوامل التي تؤثر على ثقتها، حيث استعرضنا في هذا الفصل أهم الطرق والإجراءات المتبعة من اجل تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية.

الفصل الثالث :
تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية

تمهيد:

يتضمن هذا الفصل عرض لنتائج المعالجات الإحصائية التي قمنا بإجراءها على مجتمع الدراسة، من خلال تقديم الإستبانة للأفراد عينة الدارسة، وتم القيام بتحليل هذه النتائج تحليلا مفصلا. وتحديد مدى الدلالة الإحصائية لكل منهما، وتأثير ذلك على القوائم المالية من وجهة نظر ممارسي مهنة المحاسبة، مع تحليل واختبار الفرضيات.

وسنتاول في هذا الفصل:

.المبحث الأول: وصف خصائص مفردات العينة

المبحث الثاني:التحليل الوصفي لإجابات مفردات الدراسة

المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

المبحث الأول: وصف خصائص مفردات عينة الدراسة

تم استخدام بعض أساليب الإحصاء الوصفي النسب المئوية والتكرارات، حيث تفيد دراسة خصائص العينة في معرفة طبيعة ونوعية النتائج المحصل عليها في هذه الدراسة، من كفاءة أفراد عينة الدراسة وقدرتهم على فهم أسئلة الاستبيان وتقديمهم لإجابات موضوعية للقيام بالدراسة، وتم دراسة وتحليل الخصائص العامة لعينة الدراسة كما يلي:

المطلب الأول: متغير المؤهل العلمي

تم تقسيم أفراد العينة إلى 3 فئات تمثل المؤهل العلمي ، وقد قمنا باختيار الفئات بما يتناسب مع أفراد العينة وتحصلنا على التوزيع التالي لعينة الدراسة :

الجدول رقم (3-1): توزيع مفردات العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة
ثانوي فأقل	6	%16.70
جامعي	14	%38.90
دراسات عليا	16	%44.40
المجموع	36	%100

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا توزيع النسب حسب المؤهل العلمي لأفراد العينة، حيث نجد أن أغلبية أفراد العينة حاصلين على دراسات عليا بنسبة 44.40 من إجمالي أفراد العينة، أما النسبة 38.90 تمثل العينة التي مستواها العلمي جامعي وان نسبة 16.70 من العينة مستواهم العلمي ثانوي فاقل وتجدر الإشارة هنا إلى أنه عند تفريغ بيانات الاستبيان لوحظ وجود العديد من أفراد العينة الذين يملكون شهادة أكاديمية وشهادة مهنية، بالإضافة إلى أن توزع النسب على عدة فئات مؤشر جيدة يفيد في أخذ العديد من الآراء حول الدراسة.

المطلب الثاني: متغير الوظيفة الحالية

تم تقسيم أفراد العينة إلى 4 فئات تمثل الوظيفة الحالية لكل فرد من أفراد العينة، وقد قمنا باختيار الفئات بما يتناسب مع أفراد العينة، وتحصلنا على التوزيع التالي لعينة الدراسة:

الجدول رقم(3–2) توزيع مفردات العينة حسب الوظيفة الحالية

الوظيفة	العدد	النسبة
أستاذ جامعي	9	%25
محاسب	13	%36.10
محافظ حسابات	7	%19.40
طالب محاسبة	7	%19.40
المجموع	36	%100

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا توزيع النسب حسب الوظيفة الحالية لأفراد العينة، حيث نجد أن النسبة الأكبر تعود لفئة المحاسبين بنسبة 36.10 ، أما النسبة الثانية فهي أساتذة جامعيين بنسبة 25، وأما النسبة الثالثة والأخيرة فهي فئة محافظي الحسابات وطلاب المحاسبة المقدرة ب19.40

المطلب الثالث: متغير الخبرة المهنية

تم تقسيم أفراد العينة إلى 3 فئات تمثل الخبرة المهنية، كل فئة لها مدى 5 سنوات، و قد قمنا باختيار الفئات بما يتناسب مع أفراد العينة، وتحصلنا على التوزيع التالي لعينة الدراسة:

الجدول رقم (3– 3) توزيع مفردات العينة حسب الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	العدد	النسبة
أقل من 5سنوات	15	%41.70
من 5 إلى 10	7	%19.40
أكثر من 10	14	%38.90
المجموع	36	%100

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا توزيع النسب حسب عدد سنوات الخبرة المهنية للأفراد العينة، حيث نجد أعلى نسبة هي فئة الخبرة أقل من 05 سنوات بنسبة 41.70، ثم نجد الفئة أكثر من 10 سنوات بنسبة 38.90، ثم تليها الفئة الأخيرة الذين لديهم خبرة من 05 إلى 10سنوات بنسبة تقدر ب 19.40

وعموما ورغم وجود ثلاث أفراد العينة من خبرتهم اقل من 05 سنوات فإن العينة مناسبة للدراسة نظرا لحداثة موضوعها وارتباطها بمفاهيم القوائم المالية والعوامل المؤثرة فيها.

المبحث الثاني: التحليل الوصفي لإجابات مفردات الدراسة

من أجل حوصلة النتائج، تم حساب تكرارات الاستجابات المختلفة وما تعلق بها من النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وحساب الأهمية النسبية لكل سؤال،وترتيبها حسب المتوسط الحسابي، كما تم حساب المتوسط العام للعينة و ترتيبها.

يتعلق المحور الثالث بالعوامل المستقلة للدراسة، وتم تقسيم هذه العوامل إلى عشرة عوامل حيث نرغب من خلال هذا المحور استطلاع آراء عينة الدراسة حول العوامل المؤثرة على الثقة على القوائم المالية من وجهة ممارسي مهنة المحاسبة من المهنيين وأكاديميين، وتقصي أفراد العينة حول العوامل المؤثرة على الثقة في القوائم المالية

تم تلخيص نتائجها وتحليلها كما يلي:

المطلب الأول : أهمية القوائم المالية

جدول (3 – 4) المتوسطات الحسابية لأهمية القوائم المالية

الرقم	العوامل	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	ترتيب الأهمية
1	القوائم المالية تمثل الوسيلة الأساسية في الاتصال	4,3889	0,83761	87.78	01
2	المعلومات التي تحتويها القوائم المالية قادرة على	3,9722	0,99960	79.44	03
3	القوائم المالية وفق النظام المحاسبي والمالي	3,8333	0,91026	76.67	05
4	تعتبر المراجعة المالية الخارجية ختم على مدى	3,9444	0,67377	78.89	04
5	القوائم المالية هي الناتج النهائي والأساسي للعمل	4,1389	0,79831	82.78	02
المتوسط المرجح العام		4.0555	–	81.11	–

متوسط قياس الفئات = 3

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

وبإخضاع الإجابات التي قدمها أفراد عينة الدراسة على الأسئلة المستخدمة في المحور الأول للتحليل الإحصائي، تم استخدام اختبار المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والأهمية النسبية في الجدول رقم(4)والذي يبين أن آراء عينة الدراسة في فقرات المحور الأول(أهمية القوائم المالية)،فهي مرتبة حسب المتوسط الحسابي من أعلى درجة إلى أقل درجة كما هو موضح في الجدول حيث حقق وسطا حسابيا عاما بلغ (4.0555) وبأهمية نسبية بلغت(81.11)وهذا يدل على ان هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المحور وتبين النتائج المتحصل عليها أن:

المتوسط الحسابي للفقرة الأولى(القوائم المالية تمثل الوسيلة الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المؤسسة)4.1389،والانحراف المعياري0.79831،بنسبة أهمية بلغت82.78،وهذا يدل على أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، وربما يرجع ذلك إلى قدرة القوائم المالية الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة الوحدة.

ويأتي بالدرجة الثانية من الأهمية بنسبة بلغت (87.78)للفقرة الخامسة (القوائم المالية هي الناتج النهائي للعمل المحاسبي في أي وحدة اقتصادية) ،حيث المتوسط الحسابي يساوي4.3389، والانحراف المعياري يساوي 0.83761،وهذا يدل أن هناك موافقة بدرجة عالية من أطراف العينة على هذه الفقرة، يعزى السبب على أهمية القوائم المالية فهي بذلك ناتج نهائي للعمل المحاسبي.

المتوسط الحسابي للفقرة الثانية (المعلومات التي تحتويها القوائم المالية قادرة على التعبير الحقيقي عن وضعية المؤسسة) 3.972، وبانحراف معياري 0.99960، وأهمية نسبية بلغت79.44، وهذا يدل على وجود موافقة من قبل أفراد العينة، ومرد ذلك يعود إلى إدراك ممارسي مهنة المحاسبية إلى أن هذه القوائم تقوم بالتعبير الحقيقي عن وضعية المؤسسة.

تأتي بالدرجة الرابعة من الأهمية بنسبة 78.89للفقرة الرابعة (تعتبر المراجعة المالية الخارجية ختم على صحة وسلامة القوائم المالية) حيث المتوسط الحسابي يساوي،3.9444 والانحراف المعياري يساوي 0.67377، وهذا يدل على أن هناك موافقة بدرجة متوسطة تقريبا من طرف أفراد العينة على هذه الفقرة، وربما يرجع ذلك على كثرة الغش والتلاعب بالوثائق المحاسبية (كالفواتير...).

وتأتي بالدرجة الخامسة من الأهمية بنسبة76.67 للفقرة الثالثة (القوائم المالية وفق النظام المحاسبي و المالي الجديد قادرة على تلبية مختلف الفئات المحاسبية)، حيث المتوسط الحسابي يساوي3.8333، والإنحراف المعياري يساوي0.91026، وهذا يدل على أن هناك موافقة بدرجة متوسطة من طرف أفراد العينة على هذه الفقرة.

المطلب الثاني: اثر الإفصاح المحاسبي على القوائم المالية

جدول(3-5) المتوسطات الحسابية لأثر الإفصاح المحاسبي على القوائم المالية

الرقم	العوامل	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	ترتيب الأهمية
1	يعتبر الإفصاح عن القوائم المالية العملية التي يتم من خلالها الإعلان عن المركز المالي للمؤسسة	3,7500	1,31747	75	04
2	الإفصاح المحاسبي يلعب دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية	4,3333	0,71714	86.67	02
3	الإفصاح المحاسبي من أهم الممارسات المحاسبية التي تأثرت بالمتغيرات البيئية الجديدة	3,8056	0,85589	76.11	03
4	للإفصاح المحاسبي أهمية بالغة كونه يضفي على المعلومات المحاسبية مزيدا من الشفافية والمصداقية	4,6111	0,54917	92.22	01
المتوسط المرجح العام		4.125	-	82.50	-

متوسط قياس الفئات = 3

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

وبإخضاع الإجابات التي قدمها أفراد عينة الدراسة على الأسئلة المستخدمة في المحور الثاني للتحليل الإحصائي، تم استخدام اختبار المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والأهمية النسبية في الجدول رقم (5) والذي يبين آراء عينة الدراسة في فقرات المحور الثاني (أثر الإفصاح المحاسبي على القوائم المالية) فهي مرتبة حسب المتوسط الحسابي من أعلى درجة إلى أقل درجة، كما هو موضح في الجدول حيث حقق وسطا حسابيا عاما بلغ (4.125)، وبأهمية نسبية بلغت(82.50)، وهذا يدل على ان هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد عينة على فقرات هذا المحور.

حيث كانت وجهة نظر الفئة المشاركة حول إجابات الفقرتين الثانية والرابعة على الترتيب، وبمتوسط حسابي قدر (4.333 –4.6111)، وبأهمية نسبية بلغت (86.67-92.22)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بدرجة كبيرة

من قبل أفراد العينة على هذه الفقرتين، ويعود سبب ذلك إلى أهمية الإفصاح المحاسبي الذي يضفي إثراء قيمة ومنفعة البيانات المحاسبية.

في حين كانت وجهة نظر الفئة المشاركة حول إجابات الفقرتين الأولى والثالثة على الترتيب وبمتوسط حسابي (3.8056-3.7500) وبأهمية نسبية بلغت (75-76.11) وهذا يدل على أن هناك موافقة بدرجة متوسطة من طرف أفراد العينة ويعود سبب ذلك إلى عدم الثقة التامة بعملية الإفصاح المحاسبي.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الثقة في القوائم المالية

جدول (3-6) المتوسطات الحسابية للعوامل المؤثرة على الثقة في القوائم المالية

الرقم	العوامل	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	ترتيب الأهمية	درجة التأثير
1	ملائمة بيانات القوائم المالية	4,1667	0,60945	83.33	05	مؤثر
2	مصداقية البيانات المنشورة	4,4722	0,65405	89.44	01	م.ج
3	شمولية ودقة البيانات المالية	4,3889	0,72812	87.78	02	م.ج
4	الالتزام بالمبادئ المحاسبية	4,1944	0,74907	83.89	04	م.ج
5	الالتزام الاخلاقي للمحاسب	4,1111	0,66667	82.22	06	مؤثر
6	فعالية وكفاءة النظام المالي والمحاسبي	4,1111	0,66801	82.22	07	مؤثر
7	جودة المراجعة الخارجية	4,2222	0,59094	84.44	03	م.ج
8	سمعة المؤسسة	4,0833	0,84092	81.67	08	مؤثر
9	الثقة العامة في المجتمع	3,2222	0,95950	64.44	10	متوسط
10	خلو البيئة الاقتصادية من الفساد	4,0556	0,71492	81.11	09	مؤثر
المتوسط المرجح العام		4,1028	0,37758	82.06	-	مؤثر

متوسط قياس الفئات = 3

المصدر: نتائج الدراسة

وبإخضاع الإجابات التي قدمها أفراد عنية الدراسة على الأسئلة المستخدمة في المحور الثالث للتحليل الإحصائي، تم استخدام اختبار المتوسط الحسابي، و الانحراف المعياري، والأهمية النسبية في الجدول رقم(06) والذي يبين أن

آراء عينة الدراسة في فقرات المحور الثالث(العوامل المؤثرة على الثقة في القوائم المالية)، فهي مرتبة حسب المتوسط الحسابي من أعلى درجة إلى أقل درجة كما هو موضح في الجدول حيث حقق وسطا حسابيا عاما بلغ (4.1028) وبأهمية نسبية بلغت(82.06)وهذا يدل على ان هناك موافقة بدرجة مؤثر من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المحور وتبين النتائج المتحصل عليها أن:

المتوسط الحسابي للفقرة الثانية (مصداقية البيانات المنشورة)4.4722، والانحراف المعياري0.65405، بنسبة أهمية بلغت89.44، وهذا يدل على أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، وتأتي بالدرجة الثانية من الأهمية بنسبة بلغت 87.78 للفقرة الثالثة (شمولية ودقة البيانات المالية) ،حيث المتوسط الحسابي يساوي4.3889، والانحراف المعياري يساوي 0.72812 ، وهذا يدل أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من أطراف العينة على هذه الفقرة، وتأتي بالدرجة الثالثة من الأهمية بنسبة بلغت 84.44 للفقرة السابعة (جودة المراجعة الخارجية) بمتوسط حسابي بلغ 4.2222 والانحراف المعياري 0.59094 وهذا يدل على أن هناك موافقة بدرجة كبيرة، حيث كانت وجهة نظر الفئة المشاركة حول إجابات الفقرات ذوات الأرقام (4، 1، 5، 6، 8 ، 10) على الترتيب، وبانحراف معياري قدر (0.74907 ، 0.60945 ، 0.66667 ، 0.66801 ، 0.84092 ، 0.71492) وبأهمية نسبية بلغت (83.89 ، 83.33 ، 82.22 ، 82.22 ، 81.67 ، 81.11) وهذا يدل على أن هناك موافقة في حين كانت وجهة نظر الفئة المشاركة حول إجابات الفقرة التاسعة (الثقة العامة في المجتمع) تأتي في الدرجة العاشرة والأخيرة في العوامل التي قدرت ب64.44 وهذا يدل على أن هناك موافقة بدرجة متوسطة من أفراد العينة .

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات

بعد القيام بالتحليل الوصفي لنتائج الدراسة الميدانية، وإظهار الاتجاه العام لأفراد عينة الدراسة حول أسئلة كل محور، سنقوم باختبار فرضيات الدراسة الميدانية من خلال المعلومات التي تم جمعها من خلال الاستبيان وبالاستعانة ببرنامجspss وذلك كما يلي:

تم اختبار هذه الفرضيات باستخدام اختبارT للعينة البسيطة one sample T test عند مستوى دلالة sig (α)05% وفق قاعدة التالية:

- قبول الفرضية العدمية إذا sig (α) > % 05
- رفض الفرضية العدمية إذاsig (α)< % 05

كما سندرس إمكانية وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين الأكاديميين والمهنية، وذلك من خلال قياس تباين إجابات أفراد العينة حسب متغير الوظيفة الحالية حول كل فرضية باستخدام اختبار

ONE- WAY ANOVA عند مستوى sig (α) 05% وفق قاعدة القرار التالية :

- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية إذا sig (α) > % 05

- توجد فروقات ذات دلالة إحصائية إذا sig (α)< % 05

المطلب الأول: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى (H_o1)

لا تختلف الأهمية النسبية لتأثير العوامل المدروسة على الثقة في القوائم المالية عند أخذ هذه العوامل بصورة مجتمعة، وعند أخذ كل عامل بصورة مستقلة.

الجدول رقم (3–7) نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

رقم الفرضية	T المحسوبة	مستوى الدلالة	النتيجة
01	17,524	0,000	رفض

ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$)

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار (One sample t-test)، وبما أن قيمة **T** المحسوبة بلغت 17,524 في حين بلغ مستوى الدلالة 0.000 فإننا نفرض الفرضية العدمية (H_o1)، ونقبل الفرضية البديلة ($H1$) والقائلة بـ "**تختلف الأهمية النسبية لتأثير العوامل المدروسة على الثقة في القوائم المالية عند أخذ هذه العوامل بصورة مجتمعة**"، وهذا يعني :

- ضرورة معرفة العوامل المؤثرة على الثقة في القوائم المالية.
- توفر خاصية الأهمية النسبية لكل عامل من هذه العوامل المؤثرة على على الثقة في القوائم المالية.
- المستجدات الحاصلة فيما يخص القوائم المالية ، وضرورة مواكبتها.

– اختبار الفرضيات الجزئية للفرضية الرئيسية الأولى:

Ho11– لا تختلف الأهمية النسبية لتأثير العوامل المدروسة على الثقة في القوائم المالية عند أخذ كل عامل بصورة مستقلة.

الفرضيات الجزئية:

H_o11– لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لملائمة البيانات على الثقة في القوائم المالية.

H_o12– لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمصداقية البيانات المنشورة على الثقة في القوائم المالية.

H_o13– لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية شمولية ودقة البيانات المالية على الثقة في القوائم المالية.

H_o14– لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للالتزام بالمبادئ المحاسبية على الثقة في القوائم المالية.

H_o15– لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للالتزام الأخلاقي للمحاسب على الثقة في القوائم المالية.

H_o16– لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية ل فعالية وكفاءة النظام المالي والمحاسبي على الثقة في القوائم المالية.

H_o17- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة المراجعة الخارجية على الثقة في القوائم المالية.

H_o18- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لسمعة المؤسسة على الثقة في القوائم المالية.

H_o19- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للثقة العامة في المجتمع على الثقة في القوائم المالية.

H_o110- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لخلو البيئة الاقتصادية من الفساد على الثقة في القوائم المالية.

الجدول رقم (3-8) نتائج اختبار الفرضيات الجزئية للفرضية الرئيسية الأولى

رقم الفرضية	T المحسوبة	مستوى الدلالة	النتيجة
H_o11	11,486	0,000	رفض
$H_0 12$	13,506	0,000	رفض
H_o13	11,445	0,000	رفض
H_o14	9,567	0,000	رفض
H_o15	10,000	0,000	رفض
H_o16	10,000	0,000	رفض
H_o17	12,410	0,000	رفض
H_o18	7,730	0,000	رفض
H_o19	1,390	0,173	قبول
H_o110	8,859	0,000	رفض

ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$)

تم اختبار هذه الفرضيات الجزئية باستخدام اختبار (One sample t-test)، حيث تم رفض كل الفرضيات الجزئية ماعدا الفرضية الجزئية التاسعة، حيث بلغت قيمة **T** المحسوبة 1.390 في حين بلغ مستوى الدلالة 0.173 وعليه نقبل الفرضية العدمية (H_o19) والقائلة بأنه "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للثقة العامة في المجتمع على الثقة في القوائم المالية".

المطلب الثاني: اختبار الفرضيات الجزئية للفرضية الرئسية الثانية(H_o2)

لا يختلف تأثير العوامل المدروسة على الثقة في القوائم المالية باختلاف العوامل الوسيطية التالية: المؤهل العلمي، الوظيفية الحالية، الخبرة المهنية.

اختبار الفرضية الجزئية الأولى:

H_o21– لا يختلف تأثير العوامل المدروسة على الثقة في القوائم المالية باختلاف المؤهل العلمي

جدول رقم (3–9) مدى وجود اختلاف في تأثير العوامل مجتمعة يعزى لمتغير المؤهل العلمي

العوامل	مصادر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	المحسوبة F	الدلالة Sig	النتيجة
جميع العوامل المدروسة	بين المجموعات	0,345	2	1,227	0,306	لا توجد فروقات
	ضمن المجموعات	4,644	33			
	المجموع	4,990	35			

تم اختبار هده الفرضية باستخدام اختبار تحليل التبيان الأحادي (One Way Anova) وذلك عند مستوى ثقة قدره 95%، حيث تشير المعطيات الإحصائية في الجدول رقم (9) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تأثير العوامل المدروسة على الثقة في القوائم المالية باختلاف المؤهل العلمي، اعتمادا على معنوية قيم(F) المحسوبة والتي بلغت 1.227 وبمستوى دلالة بلغ 0.306 وبالتالي تم قبول الفرضية العدمية القائلة بـ **"لا يختلف تأثير العوامل المدروسة على الثقة في القوائم المالية باختلاف المؤهل العلمي"**، مما يعني عدم وجود اثر لمتغير المؤهل العلمي على ثقة القوائم المالية ويعود سبب ذلك أن توفر المؤهل العلمي المناسب لدى أفراد مكاتب المحاسبة لا يساهم في تحسين جودة القوائم المالية.

- **اختبار الفرضية الجزئية الثانية:**

H_o22– لا يختلف تأثير العوامل المدروسة على الثقة في القوائم المالية باختلاف الوظيفة الحالية

جدول رقم (3– 10) مدى وجود اختلاف في تأثير العوامل مجتمعة يعزى لمتغير الوظيفية الحالية

العوامل	مصادر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	المحسوبة F	الدلالة Sig	النتيجة
جميع العوامل المدروسة	بين المجموعات	0,165	3	0,364	0,779	لا توجد فروقات
	ضمن المجموعات	4,825	32			
	المجموع	4,990	35			

تم اختبار هده الفرضية باستخدام اختبار تحليل التبيان الأحادي (One Way Anova) وذلك عند مستوى ثقة قدره 95%، حيث تشير المعطيات الإحصائية في الجدول رقم (10) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في تأثير العوامل المدروسة على الثقة في القوائم المالية باختلاف الوظيفة الحالية، اعتمادا على معنوية قيم (F) المحسوبة

والتي بلغت 0.364 وبمستوى دلالة بلغ 0.779 وبالتالي تم قبول الفرضية العدمية القائلة بـ " **لا يختلف تأثير العوامل المدروسة على الثقة في القوائم المالية باختلاف الوظيفة الحالية "**، وهذا يعني انه لا يوجد اختلاف في العوامل المؤثرة على الثقة في القوائم المالية باختلاف الوظيفة (محافظ حسابات ، محاسب، أستاذ جامعي) ويعود سبب ذلك في أن أصحاب الوظائف لهم نفس مستوى المقدرة العلمية ، إذ لا تختلف طريقة التأثير باختلاف الوظيفة.

- **اختبار الفرضية الجزئية الثالثة:**

H_o23- لا يختلف تأثير العوامل المدروسة على الثقة في القوائم المالية باختلاف الخبرة المهنية

جدول رقم (3- 11) مدى وجود اختلاف في تأثير العوامل مجتمعة يعزى لمتغير الخبرة المهنية

العوامل	مصادر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	المحسوبة F	الدلالة Sig	النتيجة
جميع العوامل المدروسة	بين المجموعات	0,067	2	0,223	0,801	لا توجد فروقات
	ضمن المجموعات	4,923	33			
	المجموع	4,990	35			

تم اختبار هده الفرضية باستخدام اختبار تحليل التبيان الأحادي (One Way Anova) وذلك عند مستوى ثقة قدره 95%، حيث تشير المعطيات الإحصائية في الجدول رقم (11) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تأثير العوامل المدروسة على الثقة في القوائم المالية باختلاف الخبرة المهنية، اعتمادا على معنوية قيم (F) المحسوبة والتي بلغت 0.223 وبمستوى دلالة بلغ 0.801 وبالتالي تم قبول الفرضية العدمية القائلة بأنه " **لا يختلف تأثير العوامل المدروسة على الثقة في القوائم المالية باختلاف الخبرة المهنية"**، وهذا كله يشير إلى أن استخدام سنوات الخبرة المهنية والمكتسبات القبلية لا تساهم في إظهار وإعطاء صورة جيدة على القوائم المالية ، وان الخبرة المهنية ليس لها تأثير في فهم ومعرفة العوامل المؤثرة فيها .

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل الذي يمثل المعالجة الإحصائية للدراسة الميدانية، تم القيام باستقصاء اراء عينة من المهنيين والأكاديميين المختصين في مجال المحاسبة بالجزائر لولاية المدية حول العوامل المؤثرة على الثقة في القوائم المالية فمن وجهة نظرهم، توصلنا إلى وجود تأثير للعوامل المدروسة على الثقة في القوائم المالية، وأن أهم عامل مؤثر على الثقة هو مصداقية البيانات المنشورة، وشمولية ودقة البيانات المالية تساهم في الوصول إلى تحقيق الدقة.

ومن الفصل الثالث للدراسة الميدانية، نجد أن الثقة في القوائم المالية في الجزائر تتطلب مجموعة من العوامل، ولتحقيق الثقة في هذه القوائم لابد من تهيئة بيئة اقتصادية ومالية واجتماعية خالية من الفساد (كالرشوة والغش والاحتيال...) التي تؤثر في القوائم وتتأثر بها.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

تقوم مهنة المحاسبة بدور مهم وفعال في تقديم الخدمات للعديد من الأطراف ذات العلاقة بالمحاسبة، وتعد ميزة الثقة في القوائم المالية من أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، ولهذا الهدف دور كبير في إعطاء نظرة فيما يخص اتخاذ القرار من قبل الأطراف ذات العلاقة بالوحدة.

وعليه يستمد البحث أهمية في محاولته لدراسة العوامل المؤثرة على الثقة في القوائم المالية، من وجهة نظر ممارسي مهنة المحاسبة، وتحديد الأهمية النسبية لكل عامل ونوعية أثره على الثقة من خلالإبرازالعوامل ذات الأثر الإيجابي، والحد من العوامل ذات الأثر السلبي.

حيث هدفت دراسة الجانب التطبيقي إلى التعرف على أراء المهنيين والأكاديميين بخصوص العوامل المؤثرة على الثقة في القوائم المالية، في البيئة الجزائرية الخاصة بولاية المدية، وتم تقديم استبانة لممارسي مهنة المحاسبة لمعرفة الأهمية النسبية لتأثير هذه العوامل، وكذلك اختبار الفرضيات ومعرفة الفروقات إن وجدت عن طريق البرنامج الإحصائي.

نتائج الدراسة:

بعد دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالقوائم المالية والعوامل المؤثرة على ثقة هذه القوائم ثم القيام بدراسة مسحية لآراء عينة من المهنيين والأكاديميين والطلاب الجامعيين المختصين في مجال المحاسبة وفي ضوء ودراسة وتحليل فرضيات الدراسة من خلال الجانب التطبيقي توصلنا إلى النتائج التالية:

1- توصلت الدراسة إلىاختلاف الأهمية النسبية لتأثير للعواملالمدروسة (مصداقية البيانات المنشورة، شمولية ودقة البيانات المالية، جودة المراجعة الخارجية، الالتزام بالمبادئ المحاسبية،ملائمة بيانات القوائم المالية)على الثقة في القوائم المالية من وجهة نظر ممارسي مهنة المحاسبةبالإضافة إلى الأهداف التي تسعى إليها هذه القوائم من خلال فعاليتها في تكوين أكبر قدر ممكن من المعلومات التي يحتاجها مستخدمو هذه القوائم
2- أشارت النتائج إلى انه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لملائمة البيانات على الثقة في القوائم المالية.
3- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمصداقية البيانات المنشورة على الثقة في القوائم المالية.
4- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية شمولية ودقة البيانات المالية على الثقة في القوائم المالية.
5- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للالتزام بالمبادئ المحاسبية على الثقة في القوائم المالية.

6- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للالتزام الأخلاقي للمحاسب على الثقة في القوائم المالية.

7- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية ل فعالية وكفاءة النظام المالي والمحاسبي على الثقة في القوائم المالية.

8- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة المراجعة الخارجية على الثقة في القوائم المالية.

9- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لسمعة المؤسسة على الثقة في القوائم المالية.

10- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للثقة العامة في المجتمع على الثقة في القوائم المالية.

11- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لخلو البيئة الاقتصادية من الفساد على الثقة في القوائم المالية.

12- لاتوجد فروقات ذات دلالة إحصائية للعوامل المدروسة على الثقة في القوائم المالية باختلاف المؤهل العلمي.

13- لاتوجد فروقات ذات دلالة إحصائية العواملالمدروسة على الثقة في القوائم المالية باختلاف الوظيفة.

14- لاتوجد فروقات ذات دلالة إحصائية تأثير العوامل المدروسة على الثقة في القوائم المالية باختلاف الخبرة المهنية .

ثانيا :الاقتراحات والتوصيات

على ضوء النتائج السابقة يمكن اقتراح التوصيات التالية :

1- ضرورة معرفة كافة العوامل المؤثرة على الثقة في القوائم المالية ، وتحديد أثارها فيما إذا كانت ايجابية أو سلبية .

2- ضرورة الاقتناع بأهمية القوائم المالية حتى تتمكن المؤسسة من الوصول إلى معرفة متطلباتها ورغباتها عن طريق القيام بدراسات مسبقة لهذه القوائم .

3- لابد من العمل على زيادة الثقة في المعلومات المحاسبية من اجل فهم أكثر للقوائم المالية الصادرة على مختلف المؤسسات .

4- يجب إرفاق القوائم المالية المقدمة للمستخدمين الخارجيين بالإيضاحات اللازمة.

5- توفير الهيئات المهنية القادرة على تأهيل الذين يقومون بإعداد القوائم المالية (المحاسبين) وتأهيل الذين يقومون بمراجعتها (المدققين) .

6- لابد من الإفصاح المحاسبي لانه يعتبر م اهم الممارسات المحاسبية التي تأثرت بالمتغيرات البيئية الجديدة

7- يجب أن تشمل القوائم المالية على معلومات عام للشركة وكذلك السياسات المحاسبية الهامة وعلى بيانات محددة تتضمن القيود المفروضة على ملكية الأصل .

ثالثا –محددات الدارسة:

1- اقتصرت هذه الدارسة في التحقق من العوامل المؤثرةعلى الثقة في القوائم المالية ،على ثلاث متغيرات تقع في نطاق جودة القوائم المالية

إلا أن هناك بعض العوامل لم يتم التطرق إليها، و التي قد تكون مهمة ومؤثرة في نفس الوقت

2- قيام الباحثة باختيار عينة ميسرة، وبالتالي لا يمكن تعميم النتائج، على عكس العينة العشوائية.

3- بلغ حجم العينة 36 مفردة، ولو كانت عينة الدارسة قوامها كثير ،لا كانت نتائجها ربما أحسن .

4- تم إجراء الدارسة من قبل الباحثة على مستوى بيئة واحدة أي ولاية المدية فقط، ولوتم التوسع في الدارسة عبر عدة ولايات مثلاً،لكانت النتائج مختلفة .

5- تم تصميم إستبانة على ثلاثة أجزاء فقط،وعدم اعتماد الباحثة على الأسئلة المفتوحة في نهاية كل محور ، ربما توصلنا إلى نتائج اخرى

والحصول على أراء ممارسي مهنة المحاسبة بطريقة أحسن ،تعبر بصورة حقيقية عن أراءاهم .

رابعا: آفاق الدراسة

بإلاضافة إلى أن بعض محددات البحث توفر فرصاً لأبحاث مستقبلية ،فإن الدراسة الحالية دراسة متواضعة ناتجة عن مجهود الطالبة في محاولة إلمام بالعوامل المؤثرة على الثقة في فإن نتائج الدارسة تبرز بعض المواضيع التي يمكن أن تكون قضية بحث لأبحاث مستقبلية ،وذلك على الشكل التالي:

- تحليل القوائم المالية ودورها في كسب الميزة التنافسية
- استخدامات القوائم المالية في عملية اتخاذ القرار

أولا– المراجع باللغة العربية :

أ– الكتب:

– أمحمد محمد منور، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

– أمين أحمد السيد لطفي، إعدادا وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2008.

– بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق SCFوالمعايير الدولية ، الجزء الأول، دار منشورات كليك، الجزائر، الطبعة الأول، 2013.

– هيني فات،(ترجمة طارق عبد العال)، معايير التقارير المالية الدولية، جامعة عين الشمس، مصر 2006.

– طارق عبد العال حماد، التحليل الفني والأساسي للأوراق المالية، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

– طارق عبد العال، التقارير المالية الدولية IAS/IFHS 2007، دار إثراء للنشر والإشهار، الطبعة الأولى، 2008.

– كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لإغراض الاستثمار، دار النشر ثقافة، الإسكندرية، 2006.

– محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، الطبعة الأول، الدار الهندسية، 2005.

– مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح، تحليل القوائم المالية، الطبعة الأولى، دار الميسرة، الأردن ،2005.

– نعيم دهمش وآخرون، مبادئ المحاسبة، الطبعة الثانية، دار وائل، الأردن، 35.

– فالتر ميجس، روبرت ميجس ، المحاسبة المالية، دار المريخ ، الرياض، 2007.

– عزة الأزهر، عرض قائمة المركز المالي وفق المعايير المحاسبة الدولية، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآفاق تطبيقه في ضل المحاسبة الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2009.

– رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، 2009.

– خالد الجعارات جمال، معاير التقارير المالية الدولية IAS/IERS 2007، دار إثراء للنشر والاشهار، الطبعة الأولى، 2008.

–خيرت ضيف، أصول المحاسبة، بدون طبعة، دار النهضة العربية، بيروت،1981.

–خالد الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2000.

ب– الرسائل الجامعية :

– أمينة دماش وآخرون، عرض القوائم المالية في المؤسسة، مذكرة ليسانس تخصص محاسبة، جامعة المدية، 2009-2010.

– براقي التجاني، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية، أطروحة دكتوراه ، جامعة سطيف، 2005.

–بن قيار خديجة ورحال أمال، دراسة التغييرات التي طرأت على النظام المحاسبي الجزائري، مذكرة ليسانس تخصص محاسبة، جامعة المدية، الجزائر 2007–2008.

– حواس صالح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي وأثره على مهنة المدقق، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2007–2008.

–حسين علي خشارمة، مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة والمندمجة في الأردن"معيار المحاسبة الدولي رقم "30"، دراسة ميدانية محلية، جامعة النجاح للأبحاث، 2003.

– لعيبي هات وخلف ، الإفصاح المحاسبي في ضل توسع المنهج المحاسبي المعاصر ليشمل المحاسبة الاجتماعية، رسالة ماجستير، 2009–2010.

– ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحكومة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009–2010.

– سعيد عثماني نسرين وآخرون، دور القوائم المالية في توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار، مذكرة ليسانس تخصص مالية وبنوك، جامعة المدية، 2014.

– عبد الفتاح مباركي، إعداد القوائم المالية في المجمعات وفق المعايير المحاسبية الدولية، مذكرة ليسانس تخصص محاسبة، 2012–2013.

– شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية، رسالة ماجستير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2009.

– خيرة عبابسة، مذكرة ماستر، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، ورقلة، 2010.

ج – القوانين:

– المادة 2 من قانون 07–11، الجريدة الرسمية، العدد رقم 19، 2009.

ثانيا المراجع باللغة الفرنسية:

أ – الكتب:

Hervé Puteaux, François Méchin, Jean-François DES ROBERT, Normes IFRS et PME : Système comptable de convergence entre normes comptables françaises et standards de l'IASB, Paris, Dunod.2004.

- Hubert Tondeur et Philippe Touron , Comptabilité en IFRS, Edition d'organisation, 2004.

الفصول والأقسام	ملاحظات	القيمة الإجمالية عند افتتاح السنة المالية	زيادات السنة المالية	انخفاضات السنة المالية	القيمة الإجمالية عند إقفال السنة المالية
التثبيتات المعنوية التثبيتات العينية المساهمات الأصول المالية الأخرى غير الجارية					

تطور التثبيتات والأصول المالية غير الجارية

جدول الاهتلاكات

الفروع والكيانات المشاركة	ملاحظات	رؤوس الأموال الخاصة	ومنها رأس المال	قسط رأس المال المحتاز (%)	نتيجة السنة المالية الأخيرة	القروض والتسبيقات الممنوحة	الحصص المقبوضة	القيمة المحاسبية للسندات المحتازة
الفروع الكيان أ الكيان ب الكيانات المشاركة الكيان 1 الكيان 2								

المساهمات لفروع ووحدات مشاركة:

الفصول والأقسام	ملاحظات	أرصدة مجمعة في بداية السنة المالية	مخصصات السنة المالية	استرجاعات السنة المالية	أرصدة مجمعة في نهاية السنة المالية
مؤونات خصوم مالية غير جارية. مؤونات للمعاشات والواجبات المماثلة مؤونات للضرائب مؤونات للنزاعات					
المجموع					
مؤونات خصوم مالية جارية. مؤونات للمعاشات والواجبات المماثلة مؤونات أخرى ترتبط بالمستخدمين مؤونات الضرائب					
المجموع					

الفصول والأقسام	ملاحظات	لمدة عام على الأكثر	مدة أكثر من عام و5 أعوام على الأكثر	لأكثرمن 5 أعوام	المجموع
الحسابات الدائنة القروض الزبائن الضرائب المدينون الآخرون					
المجموع					
الديون الاقتراضات ديون أخرى الموردون الضرائب الدائنون الآخرون					
المجموع					

جامعة الدكتور يحي فارس – المدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

تخصص : محاسبة

استمارة استبيان

سيدي الفاضل سيدتي الفاضلة

تحية طيبة وبعد :

في إطار التحضير لنيل شهادة الماستر في تخصص المحاسبة وهي بعنوان "الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة على الثقة في القوائم المالية " والتي من خلالها سنحاول إبراز مدى موثوقية القوائم المالية في المؤسسات لذا نرجو منكم الإجابة بصدق عن أسئلة الاستبيان من وجهة نظركم حول الموضوع وذلك بوضع علامة (X) في الخانة المناسبة ونحيطكم علما أن إجابتكم ستحضى بالسرية ولن تستعمل إلا لغرض البحث العلمي فقط

وفي الأخير تقبلوا فائق الاحترام والتقدير وشاكرين لكم تعاونكم وذلك لتخصيص جزءا من وقتكم بما يخدم البحث العلمي

- الإستبيان معد من طرف الطالبتين : تحت اشراف الاستهذ الدكتور :

غربي خديجة وابراهيم بولعراس سعاد مولوج كمال

ملاحظة : يتكون الإستبيان من أربعة صفحات

الجزء الأول : معلومات عامة عن عينة الدراسة

1- المؤهل العلمي:

ثانوي وأقل ☐ دراسات عليا ☐

جامعي ☐ أخرى اذكرها .....

2- الوظيفة الحالية :

أستاذ جامعي ☐ محافظ حسابات ☐

محاسب ☐ طالب محاسبة ☐

3- الخبرة المهنية :

أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐

أكثر من 15 سنة ☐

الجزء الثاني : بيانات الدراسة

المحور الأول :أهمية القوائم المالية

العبارة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا
1-القوائم المالية تمثل الوسيلة الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المؤسسة					
2-المعلومات التي تحتويها القوائم المالية قادرة على التعبير الحقيقي عن وضعية المؤسسة					
3-القوائم المالية وفق النظام المحاسبي والمالي الجديد قادرة على تلبية مختلف الفئات المحاسبة					
4-تعتبر المراجعة المالية الخارجية ختم على مدى صحة وسلامة القوائم المالية					
5-القوائم المالية هي الناتج النهائي والأساسي للعمل					

المحاسبي في أي وحدة اقتصادية					

المحور الثاني : أثر الإفصاح المحاسبي على القوائم المالية

العبارة	موافق بدرجة				
	كبير جدا	كبير	متوسطة	قليلة	قليلة جدا
1-يعتبر الإفصاح عن القوائم المالية العملية التي يتم من خلالها الإعلان عن المركز المالي للمؤسسة					
2-الإفصاح المحاسبي يلعب دور هام في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية					
3-الإفصاح المحاسبي من أهم الممارسات المحاسبية التي تأثرت بالمتغيرات البيئية الجديدة والعولمة					
4-للإفصاح المحاسبي أهمية بالغة كونه يضفي على المعلومات المحاسبية مزيدا من الشفافية والمصداقية					

المحور الثالث:حدد درجة موافقتك على تأثير العوامل التالية على الثقة في القوائم المالية

الرقم	العوامل المؤثرة على الثقة في القوائم المالية	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا
1	ملائمة بيانات القوائم المالية					
2	مصداقية البيانات المنشورة					
3	شمولية ودقة البيانات المالية					
4	الالتزام بالمبادئ المحاسبية					
5	الالتزام الأخلاقي للمحاسب					
6	فعالية وكفاءة النظام المالي والمحاسبي					
7	جودة المراجعة الخارجية					
8	سمعة المؤسسة					
9	الثقة العامة في المجتمع					
10	خلو البيئة الاقتصادية من الفساد					

إذا لديك عوامل أخرى أذكرها .....

A1

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	mois sco	6	16,7	16,7	16,7
	univer	14	38,9	38,9	55,6
	etud super	16	44,4	44,4	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

A2

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	prof univer	9	25,0	25,0	25,0
	comptable	13	36,1	36,1	61,1
	com de compte	7	19,4	19,4	80,6
	etud de compt	7	19,4	19,4	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

A3

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	moins de 5 ans	15	41,7	41,7	41,7
	5-10 ans	7	19,4	19,4	61,1
	plus de 10 ans	14	38,9	38,9	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
B1	36	2,00	5,00	4,3889	,83761
B2	36	2,00	5,00	3,9722	,99960
B3	36	2,00	5,00	3,8333	,91026
B4	36	2,00	5,00	3,9444	,67377
B5	36	2,00	5,00	4,1389	,79831
C1	36	1,00	5,00	3,7500	1,31747
C2	36	3,00	5,00	4,3333	,71714
C3	36	2,00	5,00	3,8056	,85589
C4	36	3,00	5,00	4,6111	,54917
X1	36	3,00	5,00	4,1667	,60945
X2	36	3,00	5,00	4,4722	,65405
X3	36	2,00	5,00	4,3889	,72812
X4	36	2,00	5,00	4,1944	,74907
X5	36	3,00	5,00	4,1111	,66667
X6	36	3,00	5,00	4,1111	,66801
X7	36	3,00	5,00	4,2222	,59094
X8	36	2,00	5,00	4,0833	,84092
X9	36	1,00	5,00	3,2222	,95950
X10	36	3,00	5,00	4,0556	,71492
Z	36	3,30	4,70	4,1028	,37758
N valide (listwise)	36				

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
					Intervalle de confiance 95% de la différence	
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Inférieure	Supérieure
Z	17,524	35	,000	1,10278	,9750	1,2305

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
X1	11,486	35	,000	1,16667	,9605	1,3729
X2	13,506	35	,000	1,47222	1,2509	1,6935
X3	11,445	35	,000	1,38889	1,1425	1,6352
X4	9,567	35	,000	1,19444	,9410	1,4479
X5	10,000	35	,000	1,11111	,8855	1,3367
X6	10,000	35	,000	1,11111	,8855	1,3367
X7	12,410	35	,000	1,22222	1,0223	1,4222
X8	7,730	35	,000	1,08333	,7988	1,3679
X9	1,390	35	,173	,22222	-,1024	,5469
X10	8,859	35	,000	1,05556	,8137	1,2974

ANOVA

Z

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	,345	2	,173	1,227	,306
Intra-groupes	4,644	33	,141		
Total	4,990	35			

ANOVA

Z

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	,165	3	,055	,364	,779
Intra-groupes	4,825	32	,151		
Total	4,990	35			

ANOVA

Z

	Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	,067	2	,033	,223	,801
Intra-groupes	4,923	33	,149		
Total	4,990	35			